المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/05/2016

الندوة الوطنية الثالثة للعقم وضعف الخصوبة بالدار البيضاء

نهاد لشهب

2973/17

تنظم الجمعية المغربية للحالمين بالأمومة والأبوة، «مابا»، تحت رعاية وزارة الصحة، الندوة الوطنية الثالثة للعقم وضعف الخصوبة، تحت شعار «أية حقوق صحية وعلاجية لمساعدة المحرومين من الإنجاب»، في السادس من ماي المقبل بكلية الطب والصيدلة في الدار البيضاء. وستتمحور مواضيع النقاش، بحسب الجمعية، حول مصير الملف المطلبي للجمعية الرامي إلى توفير التغطية الصحية عن تشخيص وعلاج ضعف الخصوبة، كما سيتطرق المشاركون في الندوة إلى واقع التدابير المتخذة لتسهيل ولوج الراغبين في الإنجاب موازاة مع غلاء كلفة العلاجات، كما ستتطرق أشغال الندوة أيضا إلى دور المستشفيات الجامعية في توفير مراكز العلاج الجهوية عن طريق وحدات الخصوبة، إلى جانب التعرف على دور المتدخلين لمساعدة الأزواج المحرومين من الإنجاب، بما فيهم وزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والقطاع الصحي الخاص والعام والجامعي.

ويشارك في أشغال الندوة وزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وهيئة الأطباء والطبيبات بالمغرب، والمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدارالبيضاء- سطات، وأطباء اختصاصيون في مجال الخصوبة من القطاعين العام والخاص.

كما ستشهد الندوة حضور عدد من مهنيي قطاع الصحة، ومهتمون بقضايا الأسرة، والمجتمع المدني، وممثلو الأمة ومنتخبون، إلى جانب مجموعة من النساء والرجال الذين يشكون من صعوبات في الإنجاب، للإدلاء بشهاداتهم حول تجربتهم.

الصويرة و مهرجان كناوة و موسيقى العالم

قبل 19 سنة، كانت انطلاقة مهرجان طموح إلى أن يكون الناطق الرسمي و المحافظ على التقليد و الذاكرة والموسيقى الكناوية. وقبل 19 سنة، أعطى فريق شغوف بحمل أفكارا شبه طوباوية، انطلاقة حدث مائة في المائة صويري ومغربي و إفريقي خاصة. وقبل 19 سنة، بدأ «معلمو كناوة» مرحلة جديدة في حياتهم، مرحلة ذات بعد دولي أكيد.

قبل 19 سنة، قام مهرجان كناوة وموسيقى العالم بأولى خطواته في الصويرة، وكله أمل أن يستقطب أكبر عدد من الجمهور. و في ظرف 19 سنة، أثبت هذا الموعد الفريد من نوعه أنه، بالفعل، من المواعيد المهمة في الساحة الوطنية والدولية. و هذه نبذة عن هذه الدورة المخصصة للحكمة، والذاكرة والشباب.

الصويرة، منبع موسيقى كناوة

نشأ مهرجان كناوة وموسيقى العالم من فكرة جنونية تهم خلق موعد سنوي مجاني للموسيقى الشعبية، تكون فيه موسيقى كناوة النجم الذي يأتي العالم للاستمتاع به! وهي فكرة انطلقت في 1998 ، كنوع من المجازفة، أخذت مسارا طويلا منذ ذلك الحين. و باعتماده على قيم الحرية وحسن الضيافة والأخوة و الكونية ، استطاع المهرجان أن يحيي الذاكرة، و التراث و الموسيقى الكناوية التي تتقاطع صداها أسوار الصويرة، وكذا في عدد من المدن الأخرى. وهكذا، استعادت المدينة نشاطها و قوتها و سحرها بفعل المهرجان، حيث جلب إليها عددا كبيرا من الزوار من داخل المغرب و خارجه. إنها تسحر الموسيقيين وعشاق الموسيقى، ليجد الكل نفسه في الصويرة مع مهرجان رفيع المستوى. بالإضافة إلى كون هذه التظاهرة توحد الجميع حول الموسيقى، فهي أعطت للمعلمين مكانتهم الحقيقية ضمن الفنانين. و خلال بضع سنوات، أصبح أسياد هذا التراث الإفريقي أيقونات حقيقية تثير غبطة موسيقى العالم.

مهرجان في قلب إفريقيا وبقلب إفريقي

هذه المدينة، التي سميت في الماضي «ميناء تومبوكتو » احتضنت مهرجانا رائدا أبرز قوة إفريقيا. واليوم، حيث المغرب يتوجه أكثر إلى إفريقيا، فإن مهرجان كناوة يساهم في السياسة الاقتصادية للبلاد. وبالإضافة إلى البرمجة الإفريقية، التي تأتي بنجوم من إفريقيا كل سنة و تتيح للمزج والإقامات الموسيقية، أنشأ المهرجان منتدى المواطن، الذي ينظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمناقشة أكبر القضايا ولتبادل الأفكار وتحقيق التقدم وبعد المهرجان أيضا ماوى للجاز، تلك الموسيقى ذات الجذور الإفريقية. لقد عرف المهرجان كيف يستقطب نجوم عالميين وأسماء وازنة في عالم الجاز الذين عشقوا «الكمبري »،

وموسيقى كناوة. وهكذا عاد الفنان الكبير «ماركوس ميللر »، عازف الة «الباص »، حاملا معه «الكمبري » و مستلهما من موسيقى كناوة التي أصبح يعيد استعمالها في حفلاته، أو خلال تسجيلاته في الاستوديو. ومن «ديديي لوكوود » إلى «أنيو »، مرورا ب « ابراهيم معلوف »، و «ماسيو باركر »، أو أيضا «ريشارد بونا » وغيرهم... يتوافد على المهرجان الموسيقيون العالميون، بعضهم أحس بسحر الموسيقى بمجرد أن وطئت قدماه حلبة المهرجان، وبعضهم الآخر أحس بانطباع خاص لحظة حفل ما، فيما شكل للأغلبية شغفا دائما.

الشباب قبل كل شيء

بقدر ما يتركز تفكير المهرجان حول الموسيقى و ذاكرتها و تقاليدها و رواد كناوة و وزنهم، فإنه يهتم بالشباب و طاقاته الإبداعية. فمن أجل جمهور شاب حاضر باستمرار ، تم التفكير في الموسيقى من أجل هذه الأجيال الجديدة، لضمان استمرارية هذا التراث ونقله عبر الأجيال وهذا النقل شكل حافزا دائما للمهرجان. إن المهرجان من خلال إحداثه لمدرسة و تيار حقيقيين و بتطوران باستمرار وردوا الإعتبار ل «معلمي » كناوة اعاد الثقة لهذه الموسيقى التي تبناها أخيرا الشباب وتماها معها.

وتتميز هذه السنة أيضا بإنشاء الية لتمكين « 3 معلمين » من ولوج الخشبة في إقامة فنية محلية، من صنع الصويرة، تحت إشراف عبد السلام عليكان، ستر فع الستار عن مواهب جديدة، ثم مشروع « مبادرة أولاد موكادور للموسيقى أوما »، حيث ينهل الإبداع من الصويرة.

الدورة 19 حافلة بالحكمة

إن المهرجان الذي خلد ميلاده 18 في جو احتفالي كبير، السنة الماضية، أصبح يحقق النجاح على أكثر من صعيد. فبعد عصر العقل يأتي عصر الوعي. إذ ستفتتح هذه الدورة بتكريم أحد المعلمين الذين ساهموا في صنع الصورة التي اكتسبها المهرجان اليوم، وهو الراحل «المعلم محمود غينيا ». كما سيكرم أيضا الفنان الكبير «دودو نداي روز »، ساحر الطبل السينغالي، الذي توفي في نفس السنة. وهو تكريم سيقوم به أطفال الراحلين الذين تعهدوا بحمل المشعل. وما بين المزج والإقامات الفنية، ستتم المحافظة على المواعيد الرئيسية للمهرجان . وستكون إفريقيا حاضرة، بل ستكون قاطرة المهرجان بأسماء تشرف عالم الموسيقى. فبعد كل هؤلاء النجوم العالميين الذين ولجوها، تواصل منصة مولاي الحسن تألقها مع «راندي ويستون »، و «جمال الدين تاكوما»، و «كريستيان سكوت »، و «الثلاثي جيف بلارد »، و «حسن حكمون ». أما «بليتز ذي أمباسادور » سيمثل «الهيب هوب فانكي وجازي » من غانا، ممزوجا بإيقاعات النيويوركية، فيما ستأتي «سونغوي بلوز » بالطاقة الموسيقية إلى، قبل أن تقوم فتيات برشلونة من فرقة « لاس ميغاس » بسحر الجمهور، و تدع فرقة هويا هويا سيبريت المغربية بنشر عدوى طاقتها البديعة. و الحفلات تقام بساحة مولاي الحسن إلى الشاطئ مرورا بالحفلات الحميمية المسائية بدار لوبان. و ستتخلل أيام المهرجان «شجرة الكلام » و «منتدى المواطن » المنظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان. إلى جانب برنامج موسيقى موجه لتبادل المعارف، سيتوج بتكريم الفنان الراحل الطيب الصديقي وبتنظيم معرض الفنان حسن حجاج.

إذن تستعد الصويرة لاستقبال جمهورها الوفي بحفلات في الهواء الطلق، مجانية ومفتوحة للجميع.

الجمعيات النسائية تحمل الأحزاب مسؤولية التراجع عن دعم تصورها لهيئة المناصفة

5-589

◆ حياة البدري

يندد كل من اتحاد العمل النسائي وفيدرالية رابطة حقوق النساء وجمعية جسور ملتقى النساء المغربيات والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، والائتلاف المدني حول الفصل 19، بخصوص ما اتخذه النقاش حول مشروع القانون الخاص بهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز وبالمستجدات المتعلقة وبالتراجع الخطير عن المكتسبات الدستورية التي حققتها النساء.

الجمعيات النسائية الخمس المتكتلة، تندد في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، بالمنحى المتسارع للحكومة وأغلبيتها في لجنة القطاعات الاجتماعية لتمرير مشروع القانون 14 – 79 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ضاربة عرض الحائط بكل مقترحات الحركة النسائية، وباقي مكونات المجتمع المدني والهيئات الوطنية التي تمت استشارتها من طرف مجلس النواب ورافضا بشكل منهجي كل تعديلات فرق المعارضة، معتمدتا تأويلا للفصول 19–164 – 171 من الدستور غير ديمقراطي وغير مستحضر للحقوق الإنسانية للنساء وذلك للالتفاف على المكتسبات التي ناضلت من أجلها الحركة النسائية بكل مكوناتها مدعومة بالقوى الديمقراطية.

وتعلن هذه الجمعيات النسائية في بيانها «رفضها المطلق لهذا الإجهاز على الحق في المساواة كما أقرها الدستور وعبرت عنها المؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعيات النسائية والحقوقية». كما أعلنت عن « تحميل المسؤولية للأحزاب السياسية التي أخلت بالتزاماتها ووعودها بدعم مقترحات الجمعيات

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

وزارة الخارجية تسجل أن المغرب «أخذ علما» بقرار مجلس الأمن حول الصحراء المغربية

سقوط مناورات الأمانة العامة للأمم المتحدة وتكريس تفوق المبادرة المغربية للحكم الذاتي

تجديد التأكيد على معايير الحل السياسي والقطع مع جميع محاولات توسيع مهمة المينورسو

مجلس الأمن: الحل السياسي من شأنه المساهمة في تحقيق الاستقرار بمنطقة الساحل

هلال: القرار يكرس ويضفي الشرعية على دور الآليات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في جميع التراب المغربي

أخذت المملكة المغربية علما بالقرار الذي صادق عليه مجلس الأمن، يوم الجمعة المنصرم، حول قضية الصحراء المغربية، معتبرة أنه يشكل انتكاسة صارخة لجميع مناورات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفق ما جاء في بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

وأكدت الوزارة أن «هذا القرار يجدد التأكيد على معايير الحل السياسي كما حددها مجلس الأمن منذ 2004 وأوضحها بعبارات عملية سنة 2007. ويشكل في هذا الصدد انتكاسة صارخة لجميع مناورات الأمانة العامة للأمم المتحدة، خاصة منها تلك التي تم القيام بها خلال زيارة الأمين العام وتلك التي وردت في تقريره الأخير»، مشيرة إلى أن «هذه المناورات تهدف إلى تحوير معايير الحل السلمي وإحياء خيارات متجاوزة وإدراج عناصر غير معترف بها من قبل مجلس الأمن».

وذكر المصدر ذاته أن «المملكة المغربية، التي ردت في وقته على انزلاقات زيارة الأمين العام، عبرت في رسالة رسمية عن تحفظاتها على التقرير الأخير منذ نشره، ورفضها التام لبعض العبارات الواردة في هذه الوثيقة. كما أن قرار مجلس الأمن يؤكد على مهمة المينورسو كما تطورت خلال السنوات الأخيرة مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفها الملف».

وتابع البلاغ أنه «بهذا الخصوص، فإن المجلس يقطع مع جميع محاولات تغيير مهمة المينورسو، وتوسيعها لتشمل مهاما غير متفق عليها، وعمليات تتنافى مع الغاية من إحداثها»، مشيرا إلى أنه «في سياق هذه المهمة الممددة، يدعو القرار إلى اضطلاع المينورسو بمهامها بشكل كامل».

وأكدت الوزارة، في هذا الصدد، أن المملكة المغربية ستواصل في إطار الاحترام الكامل للقرارات التي اتخذتها، الحوار من أجل التوصل إلى رزنامة من الحلول للأزمة تتيح تخفيف الانزلاقات الخطيرة للأمين العام خلال زيارته للمنطقة، وضمان السير الجيد للمينورسو، خاصة في مهامها الأساسية المتمثلة في مراقبة وقف إطلاق النار ونزع الألغام في المنطقة العازلة شرقا.

وأضاف المصدر ذاته أن «المملكة المغربية تحرص على شكر الأعضاء، الدائمين وغير الدائمين، لمجلس الأمن، ودول عربية شقيقة، الذين تصرفوا بتبصر ومسؤولية وبروح بناءة وودية، من أجل التوصل إلى تبني قرار يمكن من مواصلة هادئة لجهود هيئة الأمم المتحدة في هذا الملف»، مضيفا أن المملكة المغربية «تأسف، في المقابل، لكون عضو مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية صياغة وتقديم المشروع الأول للقرار أدخل عناصر ضغط وإكراهات وإضعاف، وتصرف بما يعاكس روح الشراكة التي تربطه بالمملكة المغربية».

وذكرت الوزارة أن «صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، شجب، في خطابه المهم خلال قمة المغرب ودول التعاون الخليجي المنعقدة بالرياض في 20 أبريل 2016، مصادر استلهام وعمل وأهداف الأوساط المعادية للوحدة الترابية للمملكة، والعاملة على زعزعة الاستقرار الإقليمي».

وأكدت الوزارة أن المملكة المغربية، القوية بحقوقها ووحدتها الوطنية وتماسك جبهتها الداخلية، ستواصل بحسن نية وعزم، انخراطها في المسلسل السياسي لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل».

وخلص البلاغ إلى أن المملكة المغربية ستبقى ملتزمة لفائدة السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين، وستظل حذرة في مواجهة كل الانزلاقات أو المحاولات الرامية إلى المس بمصالحها العليا الشرعية».

عمر هلال: المغرب أخذ علما بقرار مجلس الأمن رقم 2285

وكان السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، أكد، الجمعة المنصرم بمقر الأمم المتحدة، أن المغرب أخذ علما بالقرار 2285 لمجلس الأمن، الذي يمدد لمدة سنة واحدة ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2017.

وأوضح هلال، في تصريح افتتاحي خلال لقاء صحفي عقده عقب تصويت مجلس الأمن، أن «المغرب أخذ علما بهذا القرار، الذي يجدد التأكيد على المعايير الرئيسية الخمسة للمفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية لهذا النزاع الإقليمي، الذي طال أمده».

وتشدد هذه المعايير، التي جرى التأكيد عليها مجددا من قبل الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة، على أن أي حل لهذه القضية «لا يمكن إلا أن يكون سياسيا، توافقيا ويرتكز على روح التفاهم والواقعية، وتفوق المبادرة المغربية والجهود التي تبذلها المملكة المغربية، المعترف بها من قبل المجموعة الدولية ومجلس الأمن بكونها جدية وذات مصداقية، علاوة على تأكيد مجلس الأمن على تقادم وإقبار المخططات والمقترحات المقدمة قبل سنة 2004».

وأضاف أن «المجلس دعا، مرة أخرى، الجزائر إلى الانخراط أكثر والمساهمة بشكل تام في تسوية هذا الملف، وتكريس البعد الإقليمي للنزاع من خلال الاعتراف بأن تسويته والتعاون بين بلدان المنطقة سيضمن السلام والأمن بمنطقة الساحل والصحراء التي تحفها المخاطر».

«يأبرز الدبلوماسي المغربي أن مجلس الأمن هنا، في قراره 2285، «المغرب على التزامه وجهوده في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشيدا، على الخصوص، بالدور الذي تضطلع به المؤسسات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لاسيما بالداخلة العيون».

وسجل هلال أن مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، يكرس ويضفي الشرعية على دور الآليات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء التراب المغربي».

من جهة أخرى، «نوه المجلس وأشاد بتعاون المغرب مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذا بتفاعله مع آليات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة»، مشددا على أن «هذا التعاون والتفاعل مع الآليات الأممية يفند بشكل واضح الادعاءات المضللة للأطراف الأخرى حول وضعية حقوق الإنسان في الصحراء المغربية».

وأشار إلى أن المجلس دعا للسنة الخامسة على التوالي إلى تسجيل سكان مخيمات تندوف، مضيفا أن «تجديد هذه الدعوة في قرارات مجلس الأمن، لتصحيح هذا الوضع الإنساني الدولي المختل، موجه بشكل خاص إلى الجزائر باعتبارها البلد المضيف، من أجل تمكين المفوضية السامية للأمم المتحدة من إجراء تسجيل هذه الساكنة، وهو الأمر الذي لا تزال الجزائر ترفضه منذ 40 سنة».

واختتم السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة تصريحه الافتتاحي بالتعبير عن «إشادة خاصة، وشكر المغرب وتقديره العميق لفرنسا، ووفود إسبانيا والسينغال ومصر، وباقي الوفود الأخرى التي ساهمت في التوصل إلى الصيغة النهائية لهذا القرار، وإعادة التوازن من خلال التصدي لتجاوزات البعض».

وقال إن هذا القرار كما هو، «سيمكن بالطبع من مواصلة الحوار مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذا مع عواصم البلدان الصديقة من أجل التوافق على أفضل الطرق والسبل لكي تسير ولاية المينورسو بشكل طبيعي».

التوصل إلى حل سياسي من شأنه المساهمة في تحقيق الاستقرار بمنطقة الساحل

أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن التوصل إلى حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، من شأنهما «أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل». وفي قراره رقم 2285، الذي تمت المصادقة عليه بأغلبية أعضاء المجلس، وامتناع ثلاثة ومعارضة اثنين، والذي يمدد لسنة واحدة ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2017، أكد مجلس الأمن أن «التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل».

ويتعلق الأمر بالمرة الرابعة التي يربط فيها مجلس الأمن تسوية هذا النزاع المفتعل بالأزمة بمنطقة الساحل.

وشدد مجلس الأمن على أهمية التزام الأطراف «بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة». من جانب آخر، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى «مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية».

تمديد ولاية المينورسو لسنة واحدة يكرس تفوق مخطط الحكم الذاتي

قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة المينورسو لسنة واحدة، إلى غاية 30 أبريل 2017، وهو ما يكرس مرة أخرى تفوق المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالصحراء، واصفا بـ«الجدية وذات المصداقية» الجهود التي يبذلها المغرب للمضي قدما في مسلسل تسوية نزاع الصحراء.

وأكد مجلس الأمن أنه «يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في 11 أبريل 2007، وبالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب تسوية (النزاع)».

وشدد على أهمية التزام الأطراف «بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة». وجدد دعوته للأطراف والدول المجاورة «إلى التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضا، وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن، وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي».

و«اعترف» المجلس بأن «التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل».

وجددت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة التأكيد على ضرورة «تسجيل» سكان مخيمات تندوف، جنوب غرب الجزائر، داعية إلى «بذل جهود في هذا الصدد».

كما ذكر القرار بتأييد مجلس الأمن للتوصية التي وردت في التقرير المؤرخ في 14 أبريل 2008، والتي جاء فيها أن تحلي الأطراف «بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات».

من جانب آخر، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى «مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية».

تجديد الإشادة بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان

رحب مجلس الأمن، من جديد، بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنتيه بالعيون والداخلة، وكذا بتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة».

وجاء في القرار رقم 2285 أن مجلس الأمن «يرحب بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب، وبالدور الذي تؤديه لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخلة والعيون».

كما أشاد الأعضاء الـ15 لمجلس الأمن بـ«تفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة»، مجددين التأكيد على ضرورة «تسجيل» سكان مخيمات تندوف، جنوب غرب الجزائر. ودعت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة إلى «بذل جهود في هذا الصدد». من جهة أخرى، ذكر نص القرار بتأييد مجلس الأمن للتوصية، التي وردت في التقرير المؤرخ في 14 أبريل 2008، والتي جاء فيها أن تحلي الأطراف «بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات». كما شدد على أهمية التزام الأطراف «بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة». وأهاب مجلس الأمن بالأطراف «مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية».

02/05/2016
Conseil national des droits de l'Homme

الولايات المتحدة تصرفت بما يعاكس روح الشراكة والقرار يشكل «انتكاسة صارخة» لجميع مناورات الأمانة العامة في التصويت

محمود معروف May 02, 2016

الرباط – «القدس العربي»: لأول مرة يصدر مجلس الأمن الدولي، بالتصويت، قرارا ذا صلة بالنزاع الصحراوي بعد اعتماده طوال السنوات الماضية التوافق والإجماع، لكن القرار الجديد الذي حمل رقم 2285 وصوت عليه يوم الجمعة الماضي، لم يخرج عن سياقات قراراته السابقة، بإعطاء كل طرف ما يقدمه مكسبا.

وعرفت أروقة الأمم المتحدة معركة/ دبلوماسية قوية تمحورت حول لهجة التعاطي مع إعادة المكون المدني لبعثة الأمم المتحدة بالصحراء (مينورسيو) وتفاصيل تعبر عن مواقف من النزاع بغض النظر عن هذه التفاصيل.

وصوت مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة، على قراره 2285 بتأييد من 10 أعضاء ومعارضة عضوين «أوروغواي و فنزويلا»، وامتناع ثلاثة أعضاء آخرين «روسيا وأنغولا ونيوزيلندا»، وهو مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، الخميس الماضي 28 نيسان/ أبريل الماضي.

وشهدت الجلسة انقسامات واضحة بين أعضاء مجلس الأمن بشأن التوصيات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في تقريره إلى أعضاء المجلس قبل يومين حول قوات المينورسو ووضعيتها بعد طرد المغرب في بداية اذار/ مارس الماضي موظفيها المدنيين احتجاجا على تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ووصفه بـ«الاحتلال» استعادة المغرب للصحراء الغربية من اسبانيا 1976.

وفي تقريره لمجلس الأمن أوصى الأمين العام بان كي مون، أعضاء المجلس بضرورة الموافقة على «تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء لمدة 12 شهرا أخرى، تنتهي في 30 نيسان/ أبريل 2017، واستعادة الدور الموكل إلى البعثة ودعمه، وصيانة معايير حفظ السلام، وحياد الأمم المتحدة».

وأكد القرار الجديد، الذي يحمل رقم 2085/16، على «الحاجة الملحة لأن تعود البعثة الأممية إلى آداء وظائفها كاملة»، مطالبا، من الأمين العام أن «يقدم إحاطة إلى المجلس في غضون 90 يوما، عما إذا كانت البعثة قد عادت إلى أداء وظائفها كاملة، ويعرب عن عزمه في حال عدم أداء البعثة لكامل وظائفها أن ينظر في السبل المثلى لتحقيق هذا الهدف».

وجدد المجلس «التزامه بمساعدة الطرفين المغربي وجبهة البوليساريو، في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لساكني إقليم الصحراء تقرير مصيرهم في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده».

وحث الطرفين على إظهار «المزيد من الإرادة السياسية للمضي صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من اقتراحات، والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة».

وأكد القرار على أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الإقليم، وحث الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع تدابير تتسم بالاستقلالية، والمصداقية، لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان.

ورحب مجلس الأمن في قراره بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان، وخاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنتيه بالعيون والداخلة، وبتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وجاء في القرار «يرحب بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب، وبالدور الذي تؤديه لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخلة والعيون».

وإذا كان أعضاء مجلس الأمن أثناء الإعداد للقرار قد أجمعوا على عودة الموظفين المدنيين في بعثة المينيورسيو (85 موظفا) الذين طردهم المغرب فإن التباين كان حول الفترة الزمنية التي على المغرب الالتزام بإعادتهم لممارسة مهامهم، واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت مسودة مشروع القرار فترة 60 يوما إلا أن أصدقاء المغرب وجدوها فترة قصيرة فاقترحوا 120 يوما وتم الوصول إلى 90 يوما كحل وسط في انتظار أن يقدم الأمين

العام للأمم المتحدة بان كي مون تقريرا آخر لمجلس الأمن لاطلاعه حول ما إذا كانت المينورسو تعمل بشكل تام.

ونص القرار على تمديد ولاية المينورسو إلى 30 نيسان/ أبريل 2017 وطلب من المغرب وجبهة البوليساريو مباشرة الجولة الخامسة من المفاوضات في أقرب الآجال برعاية الأمين العام للأمم المتحدة على أن تفضي إلى حل يقبله الطرفان ويمنح الصحراويين الحق في تقرير المصير مع إلزام الأمين العام الأممي بتقديم تقريرين على الأقل سنويا لمجلس الأمن لاطلاعه على سير المفاوضات، وذلك قبل استكمال المينورسو لولايتها.

وأكد مجلس الأمن مجددا دعمه للدبلوماسي الأمريكي كريستوفر روس مبعوثا شخصيا لبان كي مون إلى الصحراء الغربية على الجهود التي يبذلها لتسهيل المفاوضات بين الطرفين.

واعتبر المغرب أن الولايات المتحدة الأمريكية تصرفت بما يعاكس روح الشراكة التي تربط واشنطن والرباط، في إشارة إلى الصياغة الأمريكية للمسودة الأولى لقرار مجلس الأمن رقم 2285، الذي يمدد لمدة سنة واحدة ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2017.

وكانت المسودة الأولى التي اقترحتها أمريكا تتضمن إلزام المغرب بفسح المجال لعودة المكون المدني لبعثة المينورسو لمزاولة عمله، وذلك في غضون شهرين، مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بتقديم تقرير عن مدى التزام المغرب بتنفيذ هذا البند من القرار بعد مرور ستين يوما عن صدوره، وذلك تحت طائلة اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات والعقوبات الضرورية في حالة عدم امتثال المغرب لهذا القرار.

وشدد المجلس في النسخة النهائية من القرار، على أنه في حالة عدم عودة بعثة «مينورسو» لممارسة عملها بشكل كامل، سيدرس مجلس الأمن آنذاك «أفضل السبل لتسهيل تحقيق ذلك الهدف».

وعبّر السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، عن «إشادة خاصة، وشكر المغرب وتقديره العميق لفرنسا، ووفود اسبانيا والسنغال ومصر، وباقي الوفود الأخرى التي ساهمت في التوصل إلى الصيغة النهائية لهذا القرار، وإعادة التوازن من خلال التصدي لتجاوزات البعض»، فيما اعتبرت وزارة الخارجية المغربية أن المغرب «تأسف، في المقابل، لكون عضو مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية صياغة وتقديم المشروع الأول للقرار أدخل عناصر ضغط، واكراهات وإضعاف، وتصرف بما يعاكس روح الشراكة التي تربطه بالمملكة المغربية».

واعتبرت الخارجية في بلاغ نشره موقعها الالكتروني أن القرار الذي صادق عليه مجلس الأمن، يوم الجمعة، حول قضية الصحراء المغربية، يشكل انتكاسة صارخة لجميع مناورات الأمانة العامة للأمم المتحدة و«هذا القرار يجدد التأكيد على معايير الحل السياسي كما حددها مجلس الأمن منذ 2004 وأوضحها بعبارات عملية سنة 2007. ويشكل في هذا الصدد انتكاسة صارخة لجميع مناورات الأمانة العامة للأمم المتحدة، خاصة منها تلك التي تم القيام بها خلال زيارة الأمين العام وتلك التي وردت في تقريره الأخير» وإن «هذه المناورات تهدف إلى تحوير معايير الحل السلمي وإحياء خيارات متجاوزة وإدراج عناصر غير معترف بها من قبل مجلس الأمن».

وأضاف البلاغ أن «المملكة المغربية التي ردت في وقته على انزلاقات زيارة الأمين العام، عبّرت في رسالة رسمية عن تحفظاتها على التقرير الأخير منذ نشره، ورفضها التام لبعض العبارات الواردة في هذه الوثيقة. كما أن قرار مجلس الأمن يؤكد على مهمة المينورسو كما تطورت خلال السنوات الأخيرة مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفها الملف».

وقال البلاغ «فإن المجلس يقطع مع جميع محاولات تغيير مهمة المينورسو، وتوسيعها لتشمل مهاما غير متفق عليها، وعمليات تتنافى مع الغاية من إحداثها» وأنه «في سياق هذه المهمة الممددة، يدعو القرار إلى اضطلاع المينورسو بمهامها بشكل كامل».

وأكد «أن المملكة المغربية ستواصل، في إطار الاحترام الكامل للقرارات التي اتخذتها، الحوار من أجل التوصل إلى رزنامة من الحلول للأزمة تتيح تخفيف الانزلاقات الخطيرة للأمين العام خلال زيارته إلى المنطقة، وضمان السير الجيد للمينورسو، خاصة في مهامها الأساسية المتمثلة في مراقبة وقف إطلاق النار ونزع الألغام في المنطقة العازلة شرقا» وأن المغرب «يحرص على شكر الأعضاء، الدائمين وغير الدائمين، لمجلس الأمن، ودول عربية شقيقة، الذين تصرفوا بتبصر ومسؤولية وبروح بناءة وودية، من أجل التوصل إلى تبني قرار يمكن من مواصلة هادئة لجهود هيئة الأمم المتحدة في هذا الملف» وأن «المملكة المغربية، القوية بحقوقها ووحدتها الوطنية وتماسك جبهتها الداخلية، ستواصل، بحسن نية وعزم، انخراطها في المسلسل السياسي لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل وستبقى ملتزمة لفائدة السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين، وستظل حذرة في مواجهة كل الانزلاقات أو المحاولات الرامية إلى المس بمصالحها العليا الشرعية».

من جهتها أكدت قيادة البوليساريو أنها ستدرس بتمعن وعناية قرار مجلس الأمن وستتخذ قراراتها بشأن الخطوات المقبلة في إطار العدالة وسيادة القانون الدولي وأنه «لا أحد يمكنه القفز على حقنا الذي وعدتنا به الأمم المتحدة منذ زمن طويل في تنظيم الاستفتاء وتقرير المصير واختيار مستقبلنا السياسي بحرية».

وأضاف البخاري أحمد ممثل الجبهة في نيويورك عقب صدور قرار مجلس الأمن أنه ليس من حق المغرب أن يقرر من جانب واحد في عمل بعثة تابعة للأمم المتحدة على إقليم لم يحدد مستقبله السياسي بعد. وأوضح بأن أغلبية أعضاء المجلس انتقدت تحدي المغرب غير المسبوق لسلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن كونه يشكل سابقة خطيرة لعمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وطالبت جبهة البوليساريو مجلس الأمن بـ«اتخاذ إجراءات صارمة وحاسمة واستعجاليه ضد المغرب لإقدامه على طرد المكون المدني للبعثة، ووضع جدول زمني محدد للمفاوضات النهائية على الاستفتاء».

وأضاف بخاري أن «الأيام التي كان فيها ممكنا لأعضاء مجلس الأمن أن يغمروا رؤوسهم في الرمال ويغضون الطرف عن الصحراء الغربية قد ولت وأن «التصويت كان رسالة قوية وواضحة بأن استمرار الوضع القائم في الصحراء الغربية لم يعد مقبولا، وأن المغرب لا يمكنه أن يواصل عرقلة بعثة الأمم المتحدة في مزاولة مهامها».

واعتبر أن «تصويت فنزويلا والأورغواي ضد القرار وامتناع نيوزيلاندا وأنغولا وروسيا عن التصويت، إشارة قوية وواضحة على أن الطريقة التي تعالج بها القضية الصحراوية من قبل مجلس الأمن لم تعد مقبولة ولا يمكن أن تستمر».

وإذا كان المغرب قد نجح باستبعاد أي تعديل في مهمة المينورسيو خاصة توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف والتقرير بها للمجلس، وهو ما تسعى إليه جبهة البوليساريو ونصت عليه مسودات القرارات ذات الصلة التي تقدمها الولايات المتحدة منذ 2012 فإن المحللين المغاربة الذين انتقدوا الموقف الأمريكي استغربوا امتناع روسيا عن التصويت في وقت كانت التقارير تتحدث عن دعم موسكو للموقف المغربي وتأييدها له في نزاعه مع بان كي مون.

وقال هؤلاء إن النقاط المقلقة للمغرب في القرار هي تلك المرتبطة بدعمه الكامل للخطوات التي قام بها الوسيط الأممي كريستوفر روس الذي يحمل رؤية مغايرة تماما للحل الذي اقترحه المغرب ودعمه للكندية كيم بولدوك الممثلة العامة للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء التي تعتبر قريبة من جبهة البوليساريو.

وقال موقع الف بوست إن قرار 2285 حمل تطورات لا تصب في صالح المغرب وجعله في مواجهة مجلس الأمن بعدما كان الخلاف محصورا بينه وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة إلا أن في القرار نقطتين إجابيتين للمغرب، الأولى في الديباجة وهي الإحاطة علما بمقترح المغرب المتمثل في الحكم الذاتي. والنقطة الثانية هو ربط تقرير مصير الصحراويين بحل مقبول من الطرفين، أي ضرورة مصادقة المغرب عليه.

http://www.alquds.co.uk/?p=526961

مجلس الأمن يمدد مهمة «مينورسو» في الصحراء سنة أخرى

المغرب يأسف لتصرف أميركا بما يخالف روح الشراكة التي تربطهما

الأحد - 24 رجب 1437 هـ - 01 مايو 2016 م رقم العدد [13669]

الرباط: حاتم البطيوي

أصدر مجلس الأمن قرارا قدمته الولايات المتحدة يمدد مهمة بعثة «مينورسو» في الصحراء حتى نهاية أبريل (نيسان) 2017. وهو الموضوع الذي كان محور خلاف حاد بين الأمم المتحدة والمغرب.

وشدد القرار، الذي يحمل رقم 2285. على الحاجة الملحة لأن تعود «مينورسو» إلى أداء وظائفها كاملة، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إحاطة إلى المجلس في غضون 90 يوما حول ما إذا كانت «مينورسو» قد عادت إلى وظائفها كاملة، كما أعرب المجلس عن عزمه، في حال عدم أداء البعثة وظائفها كاملة، على أن ينظر في أفضل السبل لتيسير تحقيق هذا الهدف.

وأكد القرار مجددا ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع «مينورسو»، بشأن وقف إطلاق النار، ودعا الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات. كما شدد القرار على أهمية التزام الطرفين بمواصلة التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات، مشيرا إلى تأييده التوصية التي وردت في التقرير الصادر يوم 14 أبريل 2008، التي جاء فيها أن تحلي الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات.

وجدد مجلس الأمن «التزامه بمساعدة المغرب وجبهة البوليساريو في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين»، مع حثهما على إظهار «مزيد من الإرادة السياسية للمضي قدما نحو التوصل إلى حل، وذلك بطرق، منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من اقتراحات، والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة».

وتطرق القرار إلى ملف حقوق الإنسان في الصحراء، مؤكدا أهمية تحسين وضع حقوق الإنسان، ورحب من جديد بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى عمل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ولجنتيه بالعيون والداخلة، كما أشاد بتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وجدد القرار تأكيد ضرورة «تسجيل» سكان مخيمات جبهة البوليساريو في تندوف (جنوب غربي الجزائر)، وفي هذا السياق، لاحظ مراقبون أن القرار استعمل كلمة «تسجيل»، بدل كلمة «إحصاء».

وسبق مرارا للمغرب أن دعا الأمم المتحدة إلى ضرورة إحصاء عدد سكان مخيمات تندوف، وهو إحصاء ترفض الجزائر السماح به.

وأكد مجلس الأمن في قراره أن التوصل إلى حل سياسي لنزاع الصحراء، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، من شأنهما «أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل».

وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الرابعة التي يربط فيها مجلس الأمن تسوية نزاع الصحراء بالأزمة في منطقة الساحل.

وصوت لصالح القرار 10 دول (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وإسبانيا، وأوكرانيا، وماليزيا، ومصر، واليابان، والسنغال)، مقابل رفض دولتين (أوروغواي، وفنزويلا)، وامتناع 3 دول عن التصويت (روسيا، ونيوزيلندا، وأنغولا)، الأمر الذي يعني أن الدول التي تدعم الطرح الانفصالي بحماس لا تتعدى عضوين من أصل 15 عضوا في مجلس الأمن.

في غضون ذلك، قال بيان لوزارة الخارجية المغربية، صدر الليلة قبل الماضية، إن المغرب أخذ علما بالقرار الذي صادق عليه مجلس الأمن، عادّا أنه يشكل انتكاسة صارخة لجميع مناورات الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأوضح البيان أن «هذا القرار يجدد تأكيد معايير الحل السياسي، كما حددها مجلس الأمن منذ 2004. وأوضحها بعبارات عملية سنة 2007. ويشكل في هذا الصدد انتكاسة صارخة لجميع مناورات الأمانة العامة للأمم المتحدة، خصوصا تلك التي تم القيام بها خلال زيارة الأمين العام الأخيرة للمنطقة، وتلك التي وردت في تقريره الأخير»، مشيرا إلى أن «هذه المناورات تهدف إلى تحوير معايير الحل السلمي، وإحياء خيارات متجاوزة وإدراج عناصر غير معترف بها من قبل مجلس الأمن».

وذكر البيان ذاته أن «المملكة المغربية، التي ردت في وقته على انزلاقات زيارة الأمين العام، عبرت في رسالة رسمية عن تحفظاتها على التقرير الأخير منذ نشره، ورفضها التام بعض العبارات الواردة في هذه الوثيقة».

وتابع البيان موضحا أن «المجلس يقطع مع جميع محاولات تغيير مهمة «مينورسو»، وتوسيعها لتشمل مهام غير متفق عليها، وعمليات تتنافى مع الغاية من إحداثها»، مشيرا إلى أنه «في سياق هذه المهمة الممددة، يدعو القرار إلى اضطلاع (مينورسو) بمهامها بشكل كامل».

وأكد البيان أن المملكة المغربية «ستواصل في إطار الاحترام الكامل للقرارات التي اتخذتها، الحوار من أجل التوصل إلى رزنامة من الحلول للأزمة تتيح تخفيف الانزلاقات الخطيرة للأمين العام خلال زيارته للمنطقة، وضمان السير الجيد لـ(مينورسو)، خصوصا في مهامها الأساسية المتمثلة في مراقبة وقف إطلاق النار ونزع الألغام في المنطقة العازلة شرقا».

وأضاف البيان أن «المملكة المغربية تحرص على شكر الأعضاء، الدائمين وغير الدائمين لمجلس الأمن، ودول عربية شقيقة، الذين تصرفوا بتبصر ومسؤولية وبروح بناءة وودية، من أجل التوصل إلى تبني قرار يمكن من مواصلة هادئة لجهود هيئة الأمم المتحدة في هذا الملف»، مضيفا أن المملكة المغربية «تأسف، في المقابل، لكون عضو مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية صياغة وتقديم المشروع الأول للقرار أدخل عناصر ضغط، وإكراهات وإضعاف، وتصرف بما يخالف روح الشراكة التي تربطه بالمملكة المغربية»، في إشارة إلى الولايات المتحدة، التي قدمت مشروع قرار عدته الرباط معاديا.

وذكر البيان أن «الملك محمد السادس شجب في خطابه المهم خلال قمة المغرب ودول التعاون الخليجي المنعقدة بالرياض في 20 أبريل الماضي، مصادر استلهام وعمل وأهداف الأوساط المعادية للوحدة الترابية للمملكة، والعاملة على زعزعة الاستقرار الإقليمي».

وخلص البيان إلى أن الرباط «ستبقى ملتزمة لفائدة السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين، وستظل حذرة في مواجهة كل الانزلاقات أو المحاولات الرامية إلى المس بمصالحها العليا الشرعية».

يذكر أن واشنطن اقترحت على مجلس الأمن مشروع قرار طالبت فيه بعودة أنشطة «مينورسو» بشكل كامل على وجه السرعة بعد أن تعطلت نتيجة طرد المغرب لموظفيها المدنيين. بيد أن فرنسا وإسبانيا عبرتا عن رفضهما القاطع لمشروع القرار الأميركي، وعملتا إلى جانب دول أخرى على تعديل مشروع القرار الأميركي وتخفيف حدته.

وهكذا جرت إعادة صياغة مشروع القرار الأميركي، وهي صياغة جاءت مخيبة لآمال أورغواي وفنزويلا، اللتين صوتتا ضده، نظرا لكون القرار لم يكن قويا، وفشل في إدانة تصرفات المغرب، نظرا لأنهما كانتا تراهنان على العودة الفورية للعناصر المدنية التي طردها المغرب إلى الصحراء.

من جهته، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون عن سعادته بصدور قرار من مجلس الأمن حول الصحراء. وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام، ستيفان دوجريك، في مؤتمر صحافي عقده بمقر الأمم

المتحدة في نيويورك «نحن سعداء بصدور قرار مجلس الأمن بخصوص تمديد بعثة (مينورسو) لمدة عام كامل، واستعادة الدور الموكل إلى البعثة ودعمه.. ونحن الآن بانتظار تنفيذ مضمون القرار، وسيطلع الأمين العام أعضاء المجلس في غضون 90 يومًا، بشأن ما إذا تمكنت بعثة (مينورسو) من العودة إلى تنفيذ وظائفها كاملة».

من جهته، قال السفير عمر هلال، مندوب المغرب الدائم لدى الأمم المتحدة، إن «هذا القرار يحتاج إلى دراسة من قبل المغرب.. وسندرس كيف يمكن المضي نحو تطبيق مضمونه»، موضحا في مؤتمر صحافي عقده عقب صدور قرار مجلس الأمن، أن هناك مشاورات لا تزال قائمة بين المغرب ودول أخرى، إضافة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة حول القرار.

وشكل قرار مجلس الأمن خيبة أمل كبرى لجبهة البوليساريو، إذ قال ممثلها في نيويورك أحمد البوخاري في مؤتمر صحافي عقده عقب صدور قرار مجلس الأمن، إن قيادة الجبهة «ستدرس بتمعن وعناية قرار مجلس الأمن، وستتخذ قراراتها بشأن الخطوات المقبلة في إطار العدالة وسيادة القانون الدولي»، مشيرا إلى أنه «لا أحد يمكنه القفز على حقنا الذي وعدتنا به الأمم المتحدة منذ زمن طويل في تنظيم الاستفتاء وتقرير المصير واختيار مستقبلنا السياسي بحرية».

http://aawsat.com/home/article/629476/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9-%C2%AB%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%B3%D9%88%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89?archive=1&date=12/24/2015

L'ÉMANCIPATION DES FEMMES PAR L'ACCÈS AUX DROITS ET L'AUTONOMISATION ÉCONOMIQUE : LE RÔLE DES DIASPORAS ICI ET LÀ-BAS

02 mai 2016

Comme annoncé en son temps sur ces mêmes colonnes, la Salle Allal El Fassi de la Délégation provinciale du ministère de la jeunesse et Sport d'Agdal de Rabat a été au rendez-vous avec la cérémonie d'ouverture du séminaire « Regard Croisé » organisé du 28 au 30 avril 2016 à Rabat et à Imilchil par le Forum des Organisations de Solidarité Internationale issues des Migrations (FORIM) et le Collectif des Organisations de Solidarité Internationale issues de l'Immigration (COSIM) de la Région Aquitaine (France) autour du thème : « L'émancipation des femmes par l'accès aux droits et l'autonomisation économique : le rôle des Diasporas ici et là-bas ». Après les allocutions d'ouverture respectives de Mme Khady Sakho Niang, Présidente du FORIM et **Mrs Driss El Yazami, Président du Conseil National des Droits de l'Homme** et des représentants du ministère de la jeunesse et des sports, les participants à ces deux journées de réflexions et d'échanges autour du thème en question se sont penché sur la discussion et la décortication des différents communications donnés par d'éminente personnalité du monde des sciences et de la recherche ainsi que par des acteurs associatifs actifs dans le domaine de la migration qui ont traité des « Migrations internationales et Droits humains » lors d'un premier panel qui a examiné certaines des questions relatives aux droits humains et difficultés auxquelles les migrant(e)s sont souvent confronté(e)s pour y accéder dans le pays d'accueil tout en mettant en exergue le lien entre la stabilité du statut juridique des migrant(e)s dans les pays d'accueil. Ce premier panel s'est intéressé en particulier aux catégories les plus vulnérables de migrant(e)s, à savoir les femmes et les enfants dont la vulnérabilité les expose doublement aux exactions liées à cette double condition et a souligné certains des principaux défis à relever pour améliorer et protéger leurs droits les plus basiques (droit à la santé ; droit à un travail décent, etc.). Dans un second panel discuté lors de cette première journée de réflexion de Rabat, les intervenants ont traité de la question des « femmes migrantes et le développement : De l'invisibilité à la reconnaissance » pour analyser l'évolution des migrations marquée par la visibilité croissante des femmes migrantes à travers leurs actions, qualifications et leurs projets et permettre de faire un état des lieux de la question des migrations féminines (causes/motivations, effets, statut et statistiques). Aussi, les panelistes de la troisième session de cette journée d'ouverture du séminaire Regard Croisé ont abordé la question des diasporas et la lutte pour les droits des femmes dans le double espace « Quelles actions? Quels moyens? Et Quels impacts? » pour analyser les actions des associations des migrant(e)s en faveur de l'accès aux droits pour les femmes dans les sociétés d'origine, de transit et d'accueil et pour ce faire, les intervenant ont essayé de mettre en exergue l'impact de la double appartenance des migrant(e)s dans l'effort global visant à améliorer le statut des femmes en général et des femmes migrantes en particulier et d'analyser notamment les questions liées au statut juridique de la femme dans la loi ou encore le coût économique des violences faites aux femmes. Enfin un quatrième panel d'intervenants a abordé la question des migrations et autonomisation économique des femmes tout en mettant le point sur le fait qu'à travers son ODD 5 visant à «Parvenir à l'égalité des sexes et autonomiser toutes les femmes et les filles», le nouveau agenda 2030 de développement durable place la promotion de la participation politique, du leadership et de l'autonomisation économique des femmes au centre de ses priorités. Cette section visera donc à analyser les actions des associations de migrant-e-s favorisant l'accès des femmes en général et des femmes migrantes en particulier à des emplois décents, leur influence et l'impact de leurs initiatives sur les

institutions et politiques, tout en soulignant la nécessité de reconnaître, de réduire et de rééquilibrer le fardeau du travail non rémunéré qui pèse sur les femmes. Les différents panelistes qui ont réussi cette première journée du regard croisé entamé a Rabat sont : Mme Latifah Bouchoua, Présidente de la Fédération de la Ligue Démocratique des Droits des Femmes (Maroc), Mr Abdelfattah Ezzine, Enseignant – Chercheur Université Mohamed V – Souissi, Rabat, Mme Soad Chaouih, Présidente de l'Association des Marocains de France, Mr Mohamed Charef, Directeur de l'Observatoire Régional des Migrations Espaces et Sociétés, ORMES, Mr Christos Christodoulides, Chargé de relations externes et Point focal genre – OIM Maroc, Mme Laila Chiadmi Garcia, Membre du Groupe de recherche Technique de l'université de Grenade Espagne, Présidente de l'Association des chercheurs Étrangers, Directrice exécutive de The Arab-African Council for Integration and Development au Royaume du Maroc, Mr Ahmed Skim, Directeur des Affaires de la Migration, Mr Constantin Ibanda Mola, Président du Conseil des Migrants au Maroc, Membre de la Commission Nationale des Recours, Mme Aminata Pagni, Chargée de la protection des droits des migrants, Conseil National des Droits de l'Homme (Maroc), Mr Ousmane Ba, Président du Collectif des Communautés Subsahariennes au Maroc-CCSM, Mme Meriem Bolata, Chargée du projet « Appui à une planification locale sensible au genre intégrant l'adaptation au changement climatique », ONU-Femme, Maroc, Mme Armande Laure Pedtone, Consultante en migration & Présidente Fondatrice du Réseau des Femmes immigrées et Épouses (REFIME) et Madame Chadia Arab, Membre du réseau IDD, Chargée de recherche au CNRS, UMR ESO, Université d'Angers

http://www.oujdacity.net/national-article-110523-fr/lemancipation-des-femmes-par-lacces-aux-droits-et-lautonomisation-economique-le-role-des-diasporas-ici-et-la-bas.html

وكأن البلد لم يلد غيره..اليزمي صار جوكيرا للسياسة المغربية

1 مايو 2016, كلامكم

إدريس اليزمي **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أصبح ''جوكير'' السياسة المغربية فهو موجود في أهم الملفات الموضوعة على الطاولة من حقوق الإنسان، ''رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان'' إلى الهجرة ''رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج''، إلى الدستور ''عضو اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة الدستور''، إلى إصلاح العدالة ''عضو لجنة الحوار حول إصلاح العدالة'' إلى الصحراء إلى الإجهاض إلى المجتمع المدني إلى الإرث إلى الانتخابات...والآن وضع رجله في اللجنة المكلفة بالإعداد لكوب 22 كأضخم حدث سيعرفه المغرب هذه السنة.

http://insafpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A/

http://klamkom.com/%D9%88%D9%83%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%84%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%88%D9%83/

المشاركون في ندوة منظمة نساء الأصالة والمعاصرة: هذه اقتراحاتنا وتوصياتنا لإخراج قانون يحمي النساء من العنف

تاريخ النشر : 01-05-2016

انطلقت، بعد زوال يوم السبت 30 أبريل 2016، أشغال الندوة الوطنية التي تنظمها منظمة نساء الأصالة والمعاصرة بتنسيق مع الأمانة العامة الإقليمية للحزب بالجديدة، حول "رفع الحيف ومناهضة العنف ضد النساء".

وحضر أشغال الندوة السيدات والسادة أعضاء المكتب السياسي ابتسام العزاوي، الدكتور محمد لقماني وسمير أبو القاسم، والسيدة رجاء الأزمي رئيسة منظمة نساء الأصالة والمعاصرة والسيدات عضوات المكتب التنفيذي أمينة ممدوحي، فتيحة بنيحيى، إيمان عزيزو وأسماء الصبار ونادية بنسعيد، وأسماء الأمراني، ورشيدة فضيل، والسيدة فتيحة اشتات ومحامية بهيأة المحامين بالرباط ورئيسة شبكة أنجاد ضد عنف النوع.

وعرفت الندوة أيضا حضور السيدة نبيلة بنعمر النائبة البرلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة، والسيد عبد الحكيم سجدة النائب البرلماني عن دائرة الجديدة، والسيدة نجوى كوكوس رئيسة منظمة شباب الأصالة والمعاصرة، والسيد هشام عيروض نائب الأمين الإقليمي وعضو المكتب الوطني لمنظمة شباب البام، وعدد من مناضلات ومناضلي الحزب قدموا من عدة جهات وأقاليم يمثلون كافة المنتديات الموازية.

وفي كلمة افتتاحية وجهت، السيدة رجاء أزمي، رئيسة منظمة نساء الأصالة والمعاصرة، تحية لكل النساء المغربيات والنساء الجديديات خاصة، مؤكد أن الندوة تندرج في إطار النقاش العمومي الدائر حول ظاهرة تؤرق مضاجع الحقوقيات والحقوقيات، والحركة النسائية المغربية التي ناضلت دائما بحرقة وبصدق حول القضية، وكلها تطلعات في تغيير أوضاع المرأة، وحافظت على إيقاع النقاش الهادئ دون طعن أو إسفاف ولا مزايدات.

واعتبرت أزمي أن مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء خرج بصيغة مشوهة، أي أنهمعيب شكلا ومضمونا. مشيرة إلى أن تنظيم الندوة مناسبة للاستماع إلى أطروحات مؤطريها كل من مجال اهتمامه وتخصصه سياسيا وقانونيا واجتماعيا وتشريعيا.

وأكدت ذات المتدخلة أن النساء المعنفات في تزايد وكل مظاهر التعنيف مستمرة في إيقاع متزايد، وأكدت بالمقابل على أنه يجب الحفاظ في إطار الدفاع عن المرأة ومكتسباتها وحقوقها على خصوصية "تمغربيت"، والثقافة المغربية القائمة على أساس الاعتدال والتوازن، وشددت على أن ما يميز المناضلات والنساء من التزام بالقضية والتضحيات المبذولة في هذا الإطار.

وأجمع جميع المتدخلين في الندوة على أن ظاهرة العنف ضد النساء لا تزال تشغل الأحزاب السياسية الديمقراطية والحقوقيات والحقوقيين والمجتمع المدني والحركة النسائية المغربية التي ناضلت دائما من أجل إنصاف المرأة ووضع آليات لحمايتها وأن مشروع قانون 13 . 103 الذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 17 مارس 2016 يحمل الكثير من العيوب شكلا ومضمونا.

أكد الدكتور محمد لقماني، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في الندوة التي نظمتها منظمة نساء الأصالة والمعاصرة بتنسيق مع الأمانة العامة الإقليمية للحزب بالجديدة بعد زوال يوم 30 أبريل 2016 "أنه بالنسبة إلينا في حزب الأصالة والمعاصرة كما يدل على ذلك اسمه نحن حزب ومجتمع متشبث بقيم الأصالة المغربية لأن الأصالة هي ضد الأصولية.. ونحن لدينا قيمنا ولسنا بحاجة لأي أحد ليأتي ليعلمنا "الأصول ديالنا والترابي"، ونعتز بديننا الإسلامي الذي توارثناه منذ قرون ونعتز بقيمنا التي كانت دائما قيما منفتحة ولم يسبق للمغاربة أن كانوا منغلقين..".

وأضاف الدكتور لقماني في مداخلته ".. وإذا كان هناك شي واحد جاب شي حاجة من على برا غير يخليها عندو لأنها ماغاداش تنبت والكل اليوم يعترف أن القيم المغربية هي قيم أصيلة في كل شيء، وفي نفس الوقت الأصالة حينما تلتقي بالمعاصرة تعطي شعبا منفتحا على التقدم والديمقراطية.

وأشار عضو المكتب السياسي إلى أنه "من بين هذه القيم التي ندافع عليها قيم الحفاظ على الأرض والعرض والشرف ونحن نعرف كيف نحمي ديارنا ونساءنا وهذه المشاريع ديال القوانين ضد العنف نحن نرفضها لأنها بكل بساطة تبقي على نفس الحيف ضد النساء.. النساء ديالنا يشتغلون في كل المهن.. وينبغي أن يكون هناك توازن ومساواة في الحقوق، والأرقام التي نتوفر عليها اليوم تخيف..."، يؤكد الدكتور لقماني.

وفي تحليل للوضع الحالي استطرد المتدخل نفسه "نحن في الأصالة والمعاصرة لن نسمح إطلاقا أن تدخل على المغرب ثقافة غريبة دخيلة على المجتمع..

وينبغي بالتالي أن ننتبه وأن لا نفكر في الانسلاخ على الثقافة المغربية..".

وتفاديا لأي تأويل شدد الدكتور لقماني أن هذا اللقاء ليس لقاء انتخابيا لأنالحملة الانتخابية لم تنطلق بعد، مضيفا أن مثل هذه اللقاءات ننظمها على مدار السنة. ولم يفت الدكتور لقماني التنبيه إلى أن المغرب اليوم مهدد على أكثر من صعيد، قائلا "يجب أن نتحد حول المؤسسة الملكية وإمارة المؤمنين وبرنامجنا ومشروعنا وقيمنا الأصيلة والدين الإسلامي الوسطي السمح الذي تعايش معه المغاربة على مدى قرون، وبالنسبة إلينا في الأصالة والمعاصرة القوة الضاربة لنا هي النساء... وبدون مساواة بين النساء والرجال ليس هناك لا مواطنة ولا تقدم"، على حد تعبيره.

استدلت السيدة ابتسام العزاوي، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في مداخلتها في الندوة بآخر التقارير الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول العنف ضد النساء، مشددة على أن هناك عدة أسباب تقف وراء العنف منها الثقافية والجهل وأيضا أسباب لها صلة بالتربية، وهناك كذلك أسباب راجعة لعاداتنا وتقاليدنا، زيادة على بعض الأمثلة الشعبية الخطيرة التي تشجع على العنف ضد النساء، كما أن هناك أسبابا اقتصادية. وقالت السيدة ابتسام العزاوي في هذا السياق "في مغرب اليوم من أخطر أسباب العنف هناك عنف الحكومة وعنف السلطة ومشروع القانون الجديد جاء بصيغة انتكاسة وتراجع كبير في الإطار المفاهيمي ويعطي تعريف عام ويتيم مما يترك للمُعَنف هامش كبير لتمويه القانون". وفي مداخلتها لتحليل ظاهرة العنف أضافت عضو المكتب السياسي "نجتمع اليوم لنرفع مجموعة من التوصيات لهيآت القرار لكن ينبغي أن نعمل جميعا ونركز على مبادرات السياسات العامة ودور المجتمع المدني، والمطلوب توعية وتربية الجيل الناشئ لنبي مجتمعات تحترم المرأة في كل أجزاء الوطن لأننا بحاجة إلى أن نبني مغرب العدالة مغرب المواطنة الكاملة...". في مداخلة السيد سمير أبو القاسم، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، أوضح أنه إذا كانت هناك استراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء لا ينبغي أن يكون لها اتجاه واحد لأن الأمر متشابك جدا. ومن هذا المنطلق، يقول، كنا في سنة 1999 أطلقنا مشروع خطة عمل لإدماج المرأة في التنمية لأننا كنا نعرف أن معالجة العنف ضد المرأة ليس مرتبطا فقط بالبعد القانوني بل بسياق إدماج المرأة في مختلف المستويات". وركز السيد سمير أبو القاسم على أن المرأة معرضة في حالات عديدة للتشريد وينبغي توضيح أن العنف الذي يمارس على المرأة هو عنف ضد الأطفال أيضا.. ومن مسؤولية الوالدين المساهمة في تربية الأبناء تربية سليمة من كل شوائب العنف، مؤكدا على دور الفاعلين لأنه يمكن، يقول عضو المكتب السياسي، أن تكون هناك استراتيجية لمناهضة العنف ويمكن أن يخرج قانون لمناهضة العنف ضد كل الطموحات ونحن نعرف أن هذه الحكومة ما غداش تخرج شي قانون اللي فيه الربح... لذلك لابد للنساء لمحاربة العنف ضدهم من آليات كفيلة لحماية المرأة من التعرض لمثل هذه الممارسة".

وختم السيد أبو القاسم مداخلته بالقول "أعتقد أن هذه القضية من بين القضايا التي تقلق راحة المجتمع وهذه القضية إذا زادت استفحالا تهدد أمنه واستقراره، وقضية المرأة ليست قضية المرأة لوحدها بل قضية الرجل أيضا".

اهتمت النائبة البرلمانية نبيلة بنعمر في مداخلتها بالحديث عن قانون هيأة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز، قائلة عنه "بالنسبة إلينا أعددنا تصورا وتوهمنا أنه ستكون هناك مؤسسة وكأنها محكمة دستورية للنساء، ونؤكد أننا نحن في حزب الأصالة والمعاصرة قدمنا مقترح قانون لهيأة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، وشكلنا فريق عمل مكون من جميع الفرق البرلمانية وأعددنا تصورا ووضعناه، لكن في الأخير وكما يقال "تمخض الجبل فولد فأرا بل ولد فئرانا".

وقدمت المتدخلة تفسيرا لذلك "هاد القانون حتى في شكله كان ذكوريا.. ولم يرغبوا في تحديد تعريفات التمييز بين الرجل والمرأة، لقد كان هناك سطو على الهيأة، وللحقيقة نحن كان تصورنا للهيأة أن تكون لها سلطة شبه قضائية وتكون لها صلاحية التحقيق في الحالات التي تستقبل والتحري والبحث في جميع الحالات والتدخل فيها وأيضا الوساطة والصلح أو تقديم الملفات للمتابعة القضائية.. لكن هذا ما لم يرغب فيه الآخرون، على حد قول النائبة البرلمانية نبيلة بنعمر. واختتمت الندوة بمداخلات من الحضور الذي كانت غالبيته من النساء، حيث انصبت أغلب المداخلات على تشخيص وضعية حقوق النساء وتزايد حالات العنف الممارس في حقهن والانتكاسة من مشروع القانون الذي صادق عليه مجلس الحكومة، وكان بمثابة ردة حقوقية.

وينبغي بالتالي أن ننتبه وأن لا نفكر في الانسلاخ على الثقافة المغربية..".

وتفاديا لأي تأويل شدد الدكتور لقماني أن هذا اللقاء ليس لقاء انتخابيا لأنالحملة الانتخابية لم تنطلق بعد، مضيفا أن مثل هذه اللقاءات ننظمها على مدار السنة.

ولم يفت الدكتور لقماني التنبيه إلى أن المغرب اليوم مهدد على أكثر من صعيد، قائلا "يجب أن نتحد حول المؤسسة الملكية وإمارة المؤمنين وبرنامجنا ومشروعنا وقيمنا الأصيلة والدين الإسلامي الوسطي السمح الذي تعايش معه المغاربة على مدى قرون، وبالنسبة إلينا في الأصالة والمعاصرة القوة الضاربة لنا هي النساء... وبدون مساواة بين النساء والرجال ليس هناك لا مواطنة ولا تقدم"، على حد تعبيره.

استدلت السيدة ابتسام العزاوي، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في مداخلتها في الندوة بآخر التقارير الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول العنف ضد النساء، مشددة على أن هناك عدة أسباب تقف وراء العنف منها الثقافية والجهل وأيضا أسباب لها صلة بالتربية، وهناك كذلك أسباب راجعة لعاداتنا وتقاليدنا، زيادة على بعض الأمثلة الشعبية الخطيرة التي تشجع على العنف ضد النساء، كما أن هناك أسبابا اقتصادية.

وقالت السيدة ابتسام العزاوي في هذا السياق "في مغرب اليوم من أخطر أسباب العنف هناك عنف الحكومة وعنف السلطة ومشروع القانون الجديد جاء بصيغة انتكاسة وتراجع كبير في الإطار المفاهيمي ويعطي تعريف عام ويتيم مما يترك للمُعَنف هامش كبير لتمويه القانون".

وفي مداخلتها لتحليل ظاهرة العنف أضافت عضو المكتب السياسي "نجتمع اليوم لنرفع مجموعة من التوصيات لهيآت القرار لكن ينبغي أن نعمل جميعا ونركز على مبادرات السياسات العامة ودور المجتمع المدني، والمطلوب توعية وتربية الجيل الناشئ لنبني مجتمعات تحترم المرأة في كل أجزاء الوطن لأننا بحاجة إلى أن نبني مغرب العدالة مغرب المواطنة الكاملة...".

في مداخلة السيد سمير أبو القاسم، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، أوضح أنه إذا كانت هناك استراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء لا ينبغي أن يكون لها اتجاه واحد لأن الأمر متشابك جدا. ومن هذا المنطلق، يقول، كنا في سنة 1999 أطلقنا مشروع خطة عمل لإدماج المرأة في التنمية لأننا كنا نعرف أن معالجة العنف ضد المرأة ليس مرتبطا فقط بالبعد القانوني بل بسياق إدماج المرأة في مختلف المستويات".

وركز السيد سمير أبو القاسم على أن المرأة معرضة في حالات عديدة للتشريد وينبغي توضيح أن العنف الذي يمارس على المرأة هو عنف ضد الأطفال أيضا.. ومن مسؤولية الوالدين المساهمة في تربية الأبناء تربية سليمة من كل شوائب العنف، مؤكدا على دور الفاعلين لأنه يمكن، يقول عضو المكتب السياسي، أن تكون هناك استراتيجية لمناهضة العنف ويمكن أن يخرج قانون لمناهضة العنف ضد كل الطموحات ونحن نعرف أن هذه الحكومة ما غداش تخرج شي قانون اللي فيه الربح... لذلك لابد للنساء لمحاربة العنف ضدهم من آليات كفيلة لحماية المرأة من التعرض لمثل هذه الممارسة".

وختم السيد أبو القاسم مداخلته بالقول "أعتقد أن هذه القضية من بين القضايا التي تقلق راحة المجتمع وهذه القضية إذا زادت استفحالا تهدد أمنه واستقراره، وقضية المرأة ليست قضية المرأة لوحدها بل قضية الرجل أيضا".

اهتمت النائبة البرلمانية نبيلة بنعمر في مداخلتها بالحديث عن قانون هيأة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز، قائلة عنه "بالنسبة إلينا أعددنا تصورا وتوهمنا أنه ستكون هناك مؤسسة وكأنها محكمة دستورية للنساء، ونؤكد أننا نحن في حزب الأصالة والمعاصرة قدمنا مقترح قانون لهيأة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، وشكلنا فريق عمل مكون من جميع الفرق البرلمانية وأعددنا تصورا ووضعناه، لكن في الأخير وكما يقال "تمخض الجبل فولد فأرا بل ولد فئرانا".

وقدمت المتدخلة تفسيرا لذلك "هاد القانون حتى في شكله كان ذكوريا.. ولم يرغبوا في تحديد تعريفات التمييز بين الرجل والمرأة، لقد كان هناك سطو على الهيأة، وللحقيقة نحن كان تصورنا للهيأة أن تكون لها سلطة شبه قضائية وتكون لها صلاحية التحقيق في الحالات التي تستقبل والتحري والبحث في جميع الحالات والتدخل فيها وأيضا الوساطة والصلح أو تقديم الملفات للمتابعة القضائية.. لكن هذا ما لم يرغب فيه الآخرون، على حد قول النائبة البرلمانية نبيلة بنعمر.

واختتمت الندوة بمداخلات من الحضور الذي كانت غالبيته من النساء، حيث انصبت أغلب المداخلات على تشخيص وضعية حقوق النساء وتزايد حالات العنف الممارس في حقهن والانتكاسة من مشروع القانون الذي صادق عليه مجلس الحكومة، وكان بمثابة ردة حقوقية.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/05/01/910980.html

في عيد العمال...الله يلعن لي ما يحشم

الأحد 1 مايو 2016 22:25 حميد المهدوي بديل

في كل دول العالم الرأسمالي تستند الأنظمة في ضبط شعوبها على قوتين، قوة مادية ظاهرة للعيان، تتوزع بين المحاكم، رجال الأمن، الإدارة، والعسكر..وقوة رمزية تتوزع بين المذياع، التلفاز، الجريدة والمساجد، وكل الواجهات الخاصة بتصريف الإيديولوجية الضامنة لبقاء الوضع على حاله.

المغرب ليس استثناء في هذه القاعدة، المصيبة فقط هي أنه إلى جانب الجيش والمحاكم والشرطة والسجن والإدارة والقوات المساعدة ووسائل الإعلام هناك العديد من الأحزاب والنقابات والجمعيات تلعب أيضا هذا الدور.

وحين يدافع بنكيران عن "مي فتيحة"، بالقول "ارحمونا قدر المستطاع مابغينا بوعزيزي آخر" ثم يقول عن قائد الدروة: "لا أفهم كيف يتابع في حالة سراح، بينما يوجد الزوج والزوجة المعتدى عليها داخل السجن"، ووزيره في العدل يترأس النيابة العامة، والأفظع والأخطر أنه رئيس حكومة و يجهل أن الزوجة ليست في السجن، فليس هناك أحلى من قول "الله يلعن لي مايحشم".

وعندما ينفي الوفا بشكل مطلق أي زيادة في غاز البوطان، ونحن على أبواب شهر رمضان، في وقت تنشر فيه الجريدة الرسمية قرارا يناقض كذب الوزير، فلا يسعنا إلا أن نردد "الله يلعن لي مايحشم".

وحين يقول بوليف:"أنا ضد موازين، ولكن الشعب باغي يشطح"، في وقت يشرف فيه زعيمه بنكيران على رئاسة المجالس الإدارية لمعظم المؤسسات العمومية الممولة لموازين، فليس هناك أروع من قول "الله يلعن لي مايحشم".

وعندما يعتبر رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" ادريس الأزمي، حرق المقهورين لذواتهم مجرد عمليات "تمثيل" فنقول أيضا "الله يلعن لي مايحشم".

وحين يقول أحمد التوفيق، في خطبته الرسمية، التي تلاها جميع خطباء الجمعة الآخيرة، في المملكة الشريفة: "إن إحراق الذات كفر"، دون الإشارة إلى الكافر الحقيقي الذي وفر شروط الإحراق وحكمه في الشرع الإسلامي، فلا يسعنا إلا ترديد مرة أخرى: "الله يلعن لي ما يحشم".

وعندما يُخصص صحافي كل شكره وثنائه ودعايته لفائدة وزير دون غيره، أو يوجه "مدفعيته" تُجاه وزير، دون آخر، وهو يعلم أنه مجرد كومبارس، لا حول ولا قوة له، منتقدا كل تحركاته، وكأنه حاكم فعلي داخل قطاعه وهو في الواقع مجرد موظف كبير لا يستطيع البت سوى في أمور إدارية بسيطة، أما الأوراش الكبرى التي تخرج من المجالس الوزارية التي يرأسها الملك فيستحيل عليه الإقتراب منها، فبالاحرى أخذ قرار بشأنها دون توجيه من المؤسسة الملكية، فلا يسعنا إلا نهتف من جديد:"الله يلعن لي ما يحشم".

وحين يصمت البرلماني حامي الدين على مئات الإعتداءات والأحكام والمحاكمات التي يتعرض لها الصحافيون المغاربة، ويستغل منبر مجلس الشعب ليسأل فقط الوزير المنتدب في النقل عن سبب عدم بيع جريدة، يكتب فيها آراءه، داخل طائرات لارام، فلا يستحق ذلك سوى القول: "الله يلعن لي ما يحشم".

وعندما يقول قيادي حزب "البام" عزيز بنعزوز، خلال كلمة القاها بمناسبة فاتح ماي الجاري: "إن حزب العدالة والتنميةيسعى لتزوير الانتخابات"، في محاولة لإيهام المغاربة بأن بنكيران يحكم ويبسط نفوذه على أم الوزارات، فخاتمة العقد لمن ذكرناهم أو لمن لم نذكرهم:"الله يلعن لي ما يحشم".

http://badil.info/76187-2/

مجلس الأمن يجدد الثقة في روس ويشيد بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية

التفاصيل نشر بتاريخ الأحد, 01 ماي 2016 14:37 كتب بواسطة: وكالات

أصدر مجلس الأمن قرارا تحت رقم 2285 في جلسته التي عُقدت البارحة، حول قضية الصحراء المغربية، الذي أشاد بـ''الجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية، والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية''.

كما رحب نص القرار" بالخطوات والمبادرات الأخيرة، التي إتخذها المغرب، والدور الذي تُؤديه لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخلة والعيون"، وبتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

وعن تهرب ''البوليزاريو'' من إحصاء عدد القاطنين بالمخيمات، قال مجلس الأمن '' إذ يكرر طلبه الداعي إلى النظر في تسجيل اللاجيئين في مخيمات تندوف، للاجئين، ويدعو إلى بذل الجهود في هذا الصدد''.

ورغم رفض المغرب لبقاء المبعوث الأممي كريستوف روس، جدد مجلس الأمن ''دعمه التام'' لمبعوثه، مضيفا ''إذ يرحب في هذا الصدد بمبادرته الأخيرة ومشاورته الجارية مع الطرفين، والدولتين المجاورتين''.

وأقر مجلس الأمن عن أن بعثة ''المينورسو''، الذي طرد المغرب جزء المدني منها، وأوقف مساهمته المالية الإختيارية، ''قد تضررت''، وبناءا على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قدمه يوم 19 أبريل 2016، شدد ''على الحاجة الملحة لأن تعود البعثة إلى أداء وظائفها كاملة''.

http://massaealjiha.com/index.php/journ/newssud/3492-2016-05-01-13-37-12

انطلاق أعمال المؤتمر الدولي للحريات الصحافية في الدار البيضاء

الإثنين | 2016-05-02

وطن للأنباء: أجمع المتحدثون في اليوم الأول للمؤتمر العالمي لحرية الصحافة المنعقد، الذي بدأ اعماله في مدينة الدار البيضاء المغربية اليوم الاثنين، على ضرورة تعزيز الحريات، وحماية الصحفيين والحد من الرقابة الذاتية، وإيجاد آلية لدعم حرية الإعلام والوصول إلى المعلومات.

وتشارك فلسطين في هذا المؤتمر، الذي يواصل أعماله لمدة ثلاثة أيام بوفد كبير نقابي وأكاديمي برئاسة نقيب الصحفيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر، وبمشاركة ممثلي دوائر الإعلام في جامعات: بيت لحم، وبيرزيت، والخليل، والعربية الأمريكية.

و

قد حظيت القضية الفلسطينية بدعم واضح، عبر عنه رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين جيم بوملحة الذي طالب في كلمته الافتتاحية بضرورة الإفراج عن عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين عمر نزال من سجون الاحتلال.

وأدان الاعتداء على المؤسسات الصحافية وإغلاقها في فلسطين وفي دول عربية أخرى، مضيفا: إن الاعتداءات التي تمارس بحق الصحافة والصحفيين في المنطقة تدعونا للتفكير بآليات تضمن حماية العاملين بمهنة الصحافة.

وقال جيم بوملحة: إننا في الاحتفال باليوم العالمي للصحافة نشيد بالدور الكبير الذي يقوم فيه الصحفيون، ومن هنا علينا أن نسلط الضوء على الجهد الذي يقوم به العاملون في الصحافة لتحيق رفاهية الناس.

من جانبه، تحدث أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب محمد الصبار عن أهمية المؤتمر ورمزيته كونه يأتي في الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، معربا عن تفاؤله بأن يشكل هذا الجهد إضافة مهمة تدعم حرية الرأي والتعبير في العالم العربي.

وشدد على ضرورة الحرص على تسهيل الحصول على المعلومات، مذكرا بأن هذه الحق مدعوم بقوانين وإعلانات دولية كثيرة منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتابع المسؤول المغربي: من المستحيل أن نتصور الإعلام ينمو بعيدا عن حرية التعبير والديمقراطية، كما أن الأخيرة بحاجة للإعلام الذي يلعب دورا هاما في الثقيف وتعزيز فهم الأفراد لحقوقهم، وكذلك في تثقيف المسؤولين بأهمية الإقرار بهذه الحقوق على اعتبار ذلك من أسس انجاح عملية التنمية.

من جهته، استعرض سفير الاتحاد الأوروبي لدى المغرب روبرت جوي الجهد الذي يبذله الاتحاد على صعيد دعم الحريات في المنطقة، مؤكدا أهمية خروج المؤتمر بمقترحات تخص الارتقاء بحرية التعبير، وحرية الصحافة في العالم العربي.

وأضاف: لا ديمقراطية دون إعلام حر، ولا إعلام حر دون ديمقراطية، ومن هنا فإن حرية الصحافة من أولويات الاتحاد الأوروبي.

أما أمين عام اتحاد الصحفيين العرب حاتم زكريا، فطالب بضرورة إيجاد آلية عربية لدعم حرية الرأي والتعبير، مشددا على رفضه لفكرة التعددية النقابية داخل البلد الواحد كون ذلك يُدخل هذه النقابات في نزاعات تنعكس سلبا على مهنة الصحافة.

وقال: جئنا هنا لندعم النضال الرامي للوصول إلى إعلام حر، واتحاد الصحفيين العرب يعمل بكل ما هو ممكن مع النقابات الوطنية والدولية لتحقيق هذا الهدف.

من جانبه، تحدث رئيس المجلس الوطني الفدرالي للنقابة الوطنية للصحفيين المغاربة يونس مجاهد عن أهمية إيجاد تشريعات إعلامية تضمن حرية الوصول إلى المعلومات، مضيفا: لأن الشفافية هي الرديف للديمقراطية.

وأكد أنه على الرغم من اختلاف ظروف البلاد العربية والتحديات التي تواجهها كل دولة، يجب أن يبقى هناك حرص تام على دعم حرية الرأي والتعبير.

وقد أدارت الزميلة خلود عساف عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين، رئيس تحرير وكالة "وفا" جلسة مراجعة دور الاتحادات النقابية ومنظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فيما قدم بقية أعضاء الوفد الفلسطيني مداخلات ومقترحات تخص كل من مقترح "إعلان حرية الإعلام وحق الحصول على المعلومات في العالم العربي، والمقترحات الخاصة بتأسيس آليات دعم حرية الإعلام وحق الحصول على المعلومات".

http://www.wattan.tv/news/171967.html

إشادة أممية بجهود لجان حقوق الإنسان بالعيون . السمارة والداخلة . أوسرد...

1 ماي 2016 الساعة 17:35

رحب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من جديد، **بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان، وخاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنتيه بالعيون والداخلة**، وكذا بتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .

وجاء في القرار رقم 2285، الذي تمت المصادقة عليه بأغلبية أعضاء المجلس، وامتناع ثلاثة ومعارضة اثنين، والذي يمدد لسنة واحدة ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2017، أن مجلس الأمن "يرحب بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب، وبالدور الذي تؤديه لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخلة والعيون".

كما أشاد الأعضاء ال 15 لمجلس الأمن ب "تفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة"، مجددين التأكيد على ضرورة "تسجيل" سكان مخيمات تندوف، جنوب غرب الجزائر. ودعت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة إلى "بذل جهود في هذا الصدد".

من جهة أخرى، ذكر نص القرار بتأييد مجلس الأمن للتوصية التي وردت في التقرير المؤرخ في 14 أبريل 2008، والتي جاء فيها أن تحلي الأطراف "بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات".

كما شدد على أهمية التزام الأطراف "بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة".

وأهاب مجلس الأمن بالأطراف "مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية ".

- صالح داهي/العيون.

http://www.almaghreb24.com/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7/

http://www.dakhlaalrai.com//%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%81/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9/5049/%20%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF%20%D8%A8%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF%20%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AA%D9%8A%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9%20%20%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B1%D8%AF%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86%20%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9.html

http://www.taourirtpress.com/?p=11231#more-11231

http://saharadias.com/?p=1074

http://www.saharadiario.com/news12941.html

اليزمي صار "جوكيرا" للسياسة المغربية

إدريس اليزمي **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أصبح ''جوكير'' السياسة المغربية فهو موجود في أهم الملفات الموضوعة على الطاولة من حقوق الإنسان، ''رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان'' إلى الهجرة ''رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج''، إلى الدستور ''عضو اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة الدستور''، إلى إصلاح العدالة ''عضو لجنة الحوار حول إصلاح العدالة'' إلى الصحراء إلى الإجهاض إلى المجتمع المدني إلى الإرث إلى الانتخابات...والأن وضع رجله في الجنة المكلفة بالإعداد للكوب 22 كأضخم حدث سيعرفه المغرب هذه السنة .

اليزمي الذي كان مناضلا حقوقيا مقيما بالخارج لسنوات وكان يوجه انتقادات حادة للنظام السياسي بالمغرب في عهد الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس، ارتقى سريعا في سلم صناعة القرار في المغرب إلى أن صار اليوم واحدا من أكثر المؤثرين فيه دون أن يكون عضوا في حزب أو منتخبا أو يقدم الحساب لأحد لكن خدماته لتيار في السلطة هو الذي يعطيه هذا الوزن حسب بعض المراقبين فيما يرى آخرون أن إسهاماته الحقوقية وحاجة الدولة لوجوه يسارية تسوق سياستها هو الذي يفسر هذه المكانة التي أصبحت لليازمي .

http://www.htari.info/detail.php?publication=1752

الدورة 8 من المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي بأكادير من 2 إلى 7 ماي

تاريخ النشر : 2016/05/01 | مصنفة في الاولى | لا تعليقات

تنظّم جمعية الثقافة والتربية بالّسمعي– البصري الدورة 8 من المهرجان الدولي للسينما الوثائقية بأكادير من 2 إلى 7 ماي بدعم من القناة الثانية دوزيم، المجلس البلدي لأكادير، وزارة الاتصال والمركز السينمائي المغربي، مجلس جهة سوس ماس، المجلس الجهوي للسياحة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، المكتب الشريف للفوسفاط، المعهد الفرنسي في المغرب، لاسكام، مؤسسة ثورية وعبدالعزيز التازي، أنترناسيونال ميديا سوبرت.

برنامج ذو جودة فنيّة وسينمائية عالية وانفتاح على العالم

تتميز برمجة هذه السنة بمشاركة 30 فيلما يمثلون 25 جنسية؛ وتتمحور هذه الأفلام جميعها حول موضوع البنوّة وعلاقات الدم والقرابة.

اختار العديد من المخرجين، وهم في الغالب من الشباب، تحويل الكاميرا إلى أبائهم، أصدقائهم، عائلات تحمي وتمنع أيضا، ولاسيّما الأسر التي نختارها إراديّا لتصعد على خشبة مسرح الحياة للتّعبير فنيّا عنها، وللالتحاق بجبهة حرب ما أو ملء مدرجات ملعب لكرة القدم...

تشمل المسابقة الرسمية 10 أفلام طويلة من مجموع انحاء العالم. وهي أفلام جديدة لم يسبقه عرضها في المغرب و قد اختيرت إما لحضورها الوازن في مهرجانات عالمية شهيرة أو في شبكتنا المهنية والمؤسساتية:

أليسا في بلاد الحرب، ليوبوف دوراكوفا وأليسا كوفا لينكو، (بولونيا، أوكرانيا)

با سمينة، عمر التجمعتي،(المغرب)

مركز اتصال إسطنبول، هند بنشقرون، سامي مرمر، (كندا، المغرب، تونس)

مزرعة البقر، علي شيخ خضر، (سوريا، مصر)

في رأسي دوّار، حسن فرحاني، (فرنسا، الجزائر)

غولستان، أرض الورود، زاينة أكيول، (كندا، ألمانيا)

أولو والنورس، بتراكوستا، ليا غلوب، (الدانمارك، البرازيل، البرتغال، فرنسا، السويد)

حاضر من الماضي، كوثر يونيس، (مصر)

الثورة لن تكون متلفزة، راما تياو، (السينغال)

سمير في الغبار، محمد أوزين، (فرنسا، الجزائر، قطر)

وسيمنح جوائز هذه الدورة الثامنة، أي جائزة ''نزهة دريسي''، جائزة لجنة التحكيم، جائزة حقوق الإنسان، لجنة مكوّنة من الفنانة التشكيلية و مخرجة الفيديو المغربية تودا بوعناني، المخرجة الفرنسية صوفي بريديي،المخرج السويسري ستيفان غويل، والمخرج الكونغولي ديودو حمادي، ثم المخرج والمنتج التونسي رضا تليلي.

وسيقدم داعمنا الرسمي تلفزيون الدوزيم ''الجائزة الكبرى للدوزيم'' لفيلم ينال إعجاب القناة.

أما هواة السينما بمدينة أكادير والمشاركون في '' الخليّة الوثائقية'' فسيصوّتون لمنح جائزة الجمهور ''نورالدين قشطي''.

المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي بأكادير مهرجان متجذر محليا و ذو إشعاع قوي لثقافة المواطنة

جرت العادة أن تتنقل وحدتانا التقنية للعروض السينمائية في مختلف أحياء المدينة لتعرض أفلام المهرجان في الهواء الطلق، في مختلف المركبات الثقافية، في دور الشباب، وفي مقرات الجمعيات أو المدارس.

وسيتوسّع برنامج ''خارج القاعة'' هذه الدورة إلى سبع مدن في منطقة سوس ماسة وهي : تارودانت، تيزنيت، آيت ملول، إنزكان، أمسكرود، شتوكة و بيوكرا. ويأتي هذا التوسّع الاستراتيجي كثمرة تعاون كبير وفعال بين المهرجان والنسيج الجمعوي للمنطقة بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

وبمناسبة دورة 2016، سنقوي برنامج العروض الخاص بمركب جمال الدرة الثقافي بأربعة عروض إضافية في اليوم بتنسيق مع نوادي الطلبة لجامعة ابن ابن زهر بأكادير.

تظاهرة ثقافية في مفترق كل الممارسات الفنية

سينشّط مخرجا الفيلمين الكبيرين لبرنامجنا هذه السنة السينغالية راما، الثورة لن تكون متلفزة، وطوماس يارفت، ''تدريب قاس'' إقامتان فنيتان ستمنحان فرصة فريدة لشباب أكادير للقاء فريق الراب السينغالي الشهير كور كوي والفنان الكوريغرافي ماهر شوارمة وتحضّر العرض الموسيقي الذي سيتبع الفيلم الوثائقي المنجز عن فرقة الراب. والعرض الكوريغرافي الذي سيقدمه الفنان الفلسطيني ماهر شوارمة في اختتام المهرجان.

إن العرضين الاستثنائيين الموسيقي والكوريغرافي اللذين سيقدمان هذه السنة يشهدان على الحوار القوي والاستثنائي بين السينما وفنون العرض.

إشعاع وطني في مجالي التوزيع و التكوين

يساهم المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي باكادير في تحسيس الساكنة الوطنية وتعبئتها في أفق تنظيم الكوب 22 بمراكش بعرض 3 أفلام مخصصة للرهانات البيئية الكبرى في العالم اليوم.

وستتم الاستعادة الجزئية لهذا البرنامج بالدارالبيضاء، حيث ستعرض 3 أفلام بالوزين، والمركز الثقافي لمؤسسة ثورية وعبد العزيز التازي في 8، 15، 22 ماي. و 4 أفلام اخرى، كل يوم اثنين من شهر ماي بسينما أ ب س في إطار عروض مهرجان كازادوك.

أما برنامج التكوين ومصاحبة مشاريع المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي بأكادير فيتلقى كل سنة المزيد من الترشيحات، وهو ثمرة ملموسة لتأثير مهني فريد من نوعه في المغرب، يمكننا قياسها بعدد الأفلام الخارجة من '' الخلية الوثائقية'' للمهرجان والتي إما أنهى مخرجوها إنجاز أفلامهم أو هم في مرحلة الإنتاج.

اعتراف مهني ودولي متزايد

ستستقبل الدورة 8 من المهرجان لهذه السنة العديد من المنتجين و الأساتذة ومديري مهرجانات دولية وجمعيات مهنية وطنية ودولية. مما يفرض المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي بأكادير كموعد أساسي لا محيد عنه باعتباره أرضية للتبادل مع إفريقيا والعالم العربي والفضاء الأورو- متوسطي الذي يساهم بفاعلية في هيكلة و مهننة قطاع حقيقي للسينما الوثائقية في المغرب وتشجيع ظهور قطب سمعي-بصري رائد في منطقة سوس ماسة.

http://agadirino.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB/

مجلس الأمن يرحب بالدور الإيجابي للمغرب في مجال حقوق الإنسان لسكان الصحراء الغربية.

في: مايو 01, 2016القسم: أخبار عالمية

بعد قرار التمديد بسنة واحدة ولاية بعثة المينورسو في الصحراء الغربية ,رحب مجلس الأمن بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب، **وبالدور الذي تؤديه لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان على حماية حقوق سكان الصحراء الغربية**. هذا و أشاد الأعضاء ال 15 لمجلس الأمن بتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مجددين التأكيد على ضرورة تسجيل سكان مخيمات "تندوف"، جنوب غرب الجزائر كما دعت الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة إلى "بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.. من جهة أخرى، ذكر نص القرار بتأييد مجلس الأمن للتوصية التي وردت في التقرير المؤرخ في 14أفريل 2008، واللذي أكد على ضرورة أن يتحلي كل الأطراف بالواقعية والرغبة في التسوية لإحراز تقدم في المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدةو إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية " كما أكد مجلس الأمن على أن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده, وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما المساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة "الساحل".

Comité de pilotage de la COP22 dévoile sa feuille de route

Par M'barek Tafssi

Le Comité de pilotage de la COP22 Marrakech (Conference of Parties) a dévoilé, jeudi en présence du chef du gouvernement Abdelilah Benkirane, et des membres du corps diplomatique accrédités à Rabat, les axes de sa feuille de route, pour que ce rendez-vous planétaire (Marrakech, 7-18 novembre 2016) soit celui de l'action et de la mise en application des décisions et résolutions de la COP21 Paris.

Dans une lettre, dont lecture a été donnée lors de la conférence de présentation de cette feuille de route, le président de la COP22, Salaheddine Mezouar, également ministre des Affaires étrangères et de la coopération, s'est félicité de l'organisation au Maroc de la COP22, dont les organisateurs veulent faire celle du passage à l'application de ce qui a été convenu à Paris (COP21), surtout à la suite de la signature de cet accord international adopté à Paris pour ralentir le réchauffement climatique, par 175 chefs d'Etat ou représentants de pays, réunis le 22 avril au siège de l'ONU, à New York.

Pour sa part, Hakima El Haite, ministre déléguée chargée de l'environnement et membre du comité de pilotage, a présenté les axes de la feuille de route du Maroc pour la COP22 Marrakech, rappelant qu'après la COP 21 à Paris, les grands de ce monde vont se retrouver à Marrakech en Novembre 2016 pour participer a cette conférence des Nations Unies, qui aura pour mission de développer des outils opérationnels dans le cadre du plan Paris-Lima puis Paris-Marrakech.

Si Lima est la COP des négociations, Paris est celle des décisions, alors la COP22 Marrakech sera la conférence de l'action et de la mise en application

Pour la présidence marocaine, il s'agit en effet d'accompagner et soutenir la présidence française en mobilisant le plus grand nombre de parties à ratifier, accepter, approuver, adhérer, selon le cas à l'Accord de Paris, avant la tenue de la COP 22. Il est question par ailleurs d'impulser le dynamisme nécessaire pour maintenir la mobilisation engagée par la Présidence française pour que les pays développés annoncent, à l'occasion de la COP22, une réévaluation à la hausse de leurs ambitions indiquées dans leurs Contributions Déterminées au niveau National (CDNs), afin de réduire les écarts des émissions de carbone à l'horizon2020.

En outre, il s'agit de consolider la mobilisation des Acteurs Non Etatiques et des Gouvernements dans le cadre du «Programme d'Action Lima-Paris », consacré par les décisions de l'Accord de Paris.

Ce Programme constitue un moteur essentiel d'action et d'innovation. Il est, en outre, un levier d'action fondamental pour le pré-2020.

La Présidence montante marocaine agira dans le sens de le prolonger et de l'institutionnaliser dans le cadre d'un «Agenda global d'action pour le climat », afin de garantir sa pérennité à travers des annonces d'actions et d'initiatives concrètes.

Entre autres missions, il est question de convenir d'une feuille de route prévisible et concrète en vue de mobiliser les 100 Milliards $ d'ici 2020 et mobiliser des fonds pour le financement des projets, en donnant la priorité à l'adaptation et en procédant à une ventilation par pays, par type de projet et par source de financement. L'objectif est également d'adopter les axes prioritaires de l'agenda pré 2020 suivants :

- Impulsion d'une dynamique pour accélérer la ratification de l'amendement du protocole de Kyoto.
- Accompagnement des pays en développement pour la préparation de leurs plans nationaux d'adaptation. La Présidence montante marocaine se mobilisera afin qu'un large nombre de pays annoncent, lors de la COP 22, leurs Plans Nationaux d'Adaptation.
- Généralisation des systèmes d'alerte ;
- Assistance technique aux pays vulnérables pour la préparation de leurs dossiers de projets afin d'accéder plus facilement au financement ;
- Extension de l'initiative énergie renouvelable pour l'Afrique ;
- Facilitation des transferts de technologie.

Par la suite, les membres du comité de pilotage de la COP 22 dont Abdelâdim Lhafi, Commissaire de la COP22, Hakima El Haité, envoyée spéciale pour la mobilisation, Aziz Mekouar, Ambassadeur pour la négociation multilatérale et Driss El Yazami, Chef du pôle de la société civile et Said Mouline, Chef du pôle partenariat public/privé, ont présenté chacun à leur tour la mission dont ils ont la charge.

Consolider la place de la société civile au niveau africain et international

La COP22, un levier du développement durable.

La Conférence des parties de la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (COP22) qui se tiendra en novembre prochain à Marrakech sera une occasion de consolider la place de la société civile marocaine au niveau africain et international et de renforcer la coopération Sud-Sud dans le domaine, ont souligné, samedi à Rabat, les participants à un séminaire national sur les changements climatiques et les enjeux de la COP22. Lors de cette rencontre, organisée par la Coalition marocaine pour la justice climatique (CMJC) sous le thème "De la COP21 à la COP22: évaluation de l'accord de Paris et enjeux de la COP22", les intervenants ont souligné que la Conférence des parties contribuera à la mise en place d'une plateforme de travail commun et permettra de lancer des dynamiques structurées faisant de l'adaptation avec les changements climatiques un levier du développement durable.

Dans ce sens, **le président du pôle de la société civile et du comité de pilotage de la COP22 Driss El Yazami a relevé, à cette occasion, que "l'accord de Paris permettra au Maroc d'inventer des mesures afin de faire face aux changements climatiques** et ses répercussions sur le développement économique et social, et de développer les expériences de la société civile locale et renforcer sa place au niveau régional et international. Le Maroc est l'un des rares pays disposant de programmes ambitieux dans ce domaine, de l'expertise scientifique et de la bonne volonté du travail participatif et consultatif pour faire face à ce fléau menaçant le continent africain, a-t-il dit, tout en appelant à sensibiliser la population de la région au danger de ce phénomène et à intégrer les problématiques du réchauffement climatique dans les stratégies de développement durable. Le Sommet vise à élaborer 12 plans régionaux relatifs à la COP22, basés essentiellement sur l'approche de contribution nationale et de responsabilité commune dans la lutte contre les conséquences du réchauffement climatique, et ce dans le cadre de la coopération Sud-Sud, a --il poursuivi. Pour sa part, Abderrahim Ksiri, membre du secrétariat de la CMJC, a souligné que les préparatifs du sommet de Marrakech sont en bonne voie, précisant que la Coalition qui comprend un tissu associatif de différentes parties, travaille sur les points essentiels du plan d'action, qui sera sous forme d'encadrement général, avant de passer aux ateliers de travail. Ces ateliers qui auront lieu dans plusieurs régions du Royaume, porteront sur la problématique du changement climatique et des solutions proposées par la société civile, le secteur public et privé et les communes locales, ainsi que des espaces du dialogue et de consultation autour des visions 2030 et 2050 dans chaque région et collectivité territoriale. De son côté, Kamal Lahbib, également membre du secrétariat de la CMJC, a fait remarquer que la Coalition a élaboré un ordre du jour focalisé sur les régions, à travers la programmation d'un nombre de rencontres régionales autour de l'environnement, dans le but de contribuer à la mobilisation rationnelle et la bonne préparation de la COP 22. La CMJC vise en outre à mettre en œuvre l'approche territoriale dans la préparation de la COP22, afin d'élaborer des politiques locales justes et orientées, concernant la préservation de l'environnement et la prévention des risques du changement climatique, a t-il noté, soulignant que cet événement international sera une occasion de renforcer les liens entre la société civile à l'échelle africaine.

Conseil de sécurité : Une résolution sur le Sahara accouchée dans la difficulté

Le 29/4/2016 à 19h40

Au Conseil de sécurité, le Maroc s'en sort avec des dégâts minimes. Les Quinze n'ont pas condamné les expulsions d'éléments de la Minurso, ni brandi la menace de sanctions à l'encontre du royaume.

Le Conseil de sécurité a voté cet après-midi une nouvelle résolution sur le Sahara occidental. Une fois n'est pas coutume, l'unanimité des Quinze n'était pas au rendez-vous. Les délégations du Venezuela et de l'Uruguay, grands partisans du Polisario, ont voté contre le texte présenté, hier, par les États Unis, alors que les représentants de la Russie, de l'Angola et de la Nouvelle Zélande se sont abstenus.

Le texte prolonge le mandat de la Minurso d'une année supplémentaire mais accorde un délai de « 90 jours » pour « le retour urgent » des agents de la composante civile et politique expulsés par le Maroc en mars. A l'issue de cette période le secrétaire général des Nations Unies est tenu de présenté un briefing devant le Conseil de sécurité sur l'état d'avancement des négociations avec le Maroc. Au cas où le retour escompté ne serait pas effectif, le Conseil de sécurité mettra en œuvre les meilleurs moyens pour parvenir à cet objectif. Une concession faite au Maroc qui voit le spectre des sanctions ou de condamnation de l'instance onusienne s'éloigner.

Une version finale moins défavorable au Maroc

La résolution invite le Maroc et le Polisario à s'engager dans de réelles négociations et «sans conditions» en vue d'une «solution mutuellement acceptée permettant au peuple du Sahara occidental le droit à l'autodétermination» selon la charte des Nations Unies. Le Conseil de sécurité demande également à Ban Ki-moon de l'informer, au moins deux fois par an, sur l'état des pourparlers entre les parties. Les Quinze demandent au Sud-coréen de présenter un rapport sur le Sahara occidental avant l'expiration de son mandat (31 décembre 2016).

Comme à son accoutumée, la résolution mentionne le plan d'autonomie proposé par le Maroc en 2007. Dans son préambule, elle a également salué l'installation des délégations régionales du Conseil national des droits de l'Homme à Laâyoune et Dakhla et appelé à un recensement de la population des camps de Tindouf.

Article modifié le : 30 .04.2016 à 15h16

Erratum

Nous avions mentionné l'absence de référence au Plan d'autonomie proposé par le Maroc le 11 avril 2007, ce qui est une erreur puisqu'il figure bien dans la version finale de la résolution du Conseil de sécurité de l'ONU. Nous prions nos lecteurs d'accepter nos excuses les plus sincères.

http://solidmar.blogspot.com/

Le Conseil de Sécurité de l'ONU déboute Ban Ki Moon et ses compères terro-algéro-polisariens

II - V - MMXVI, 10h55, par Farid Mnebhi

Alors que toute la presse algérienne aux ordres du Palais d'Al Mouradia ainsi que leurs affidées européennes, africaines et arabes criaient victoire, le Conseil de Sécurité de l'ONU a adopté le 29 avril 2016 la résolution 2285/2016 qui consacre la prééminence du plan d'autonomie au Sahara marocain présenté par le Maroc, le qualifiant de sérieux et de crédible.

De plus, **cette résolution salue, de nouveau, les réalisations du Maroc en matière des Droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil National des Droits de l'Homme et ses antennes à Laayoune et Dakhla** ainsi que l'interaction du Maroc avec les procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme des Nations-Unies.

Par ailleurs, la résolution proroge d'une année le mandat de la MINURSO, jusqu'au 30 avril 2017 et ne comporte aucun élément coercitif envers le Maroc sur la question du rétablissement de la MINURSO dans sa pleine fonctionnalité.

En outre, l'élément nouveau dans une résolution du Conseil de Sécurité de l'ONU consacrée au Sahara marocain est la nécessité d'enregistrement des populations des camps de Tindouf ; une demande toujours refusée par les dirigeants algéro-polisariens.

Enfin, la résolution 2285/2016 du Conseil de Sécurité de l'ONU constitue bel et bien un revers cinglant pour les manœuvres hostiles au Maroc du Secrétaire Général de l'ONU ainsi qu'à la diplomatie algérienne qui cumule échec sur échec sur la scène internationale.

http://www.lejourguinee.com/index.php/fr/nouvelles/77-libre-opinion

http://www.radinrue.com/breve7754.html

Sahara marocain : Le sens d'une victoire

1 mai 2016 Le Journal 7

Très attendue et appréhendée aussi bien par le Maroc que par ses adversaires, en raison des tentatives d'altération par le secrétaire général de l'ONU des paramètres de la solution politique au problème du Sahara, tels qu'ils ont été établis par le conseil de sécurité depuis 2004, et de ses implications sur le processus de négociations sur ce problème, la résolution 2285, adoptée le 29 avril dernier, rétablit le cadre politique et légal dans lequel ces négociations ont été préconisées et engagées. Elle met fin aux dérapages auxquels le rapport du secrétaire général, présenté quelques jours avant au conseil, l'a prédisposée aux moyens de constats fallacieux et de préconisations erronées.

Le conseil de sécurité a, ainsi, remis les pendules à l'heure en dépit des tentatives anachroniques de quelques pays-membres hostiles au Maroc et n'ayant aucune connaissance de sa cause nationale et des réalités sur le terrain et dans sa région. Il a fait échec aux tentatives de déterrement de certains plans et propositions d'avant 2004 en confirmant leur mort définitive. Ell a réaffirmé que toute solution au problème du Sahara « ne peut être que politique, consensuelle et basée sur l'esprit de compromis et de réalisme. Elle a reconfirmé la prééminence de la proposition marocaine d'autonomie, faite en 2007, et reconnu les efforts déployés par le Maroc comme étant « sérieux et crédibles pour aller de l'avant vers un règlement ».

La résolution 2285 s'est gardé d'évoquer le référendum et de le considérer comme base, voie ou finalité des négociations qu'elle préconise et a, au contraire, aménagé un espace pour une forme d'autodétermination réaliste et crédible qui ne peut être que celle de l'autonomie proposée par le Maroc.

La résolution du conseil de sécurité, au lieu de tomber dans le piège de l'atteinte aux droits de l'Homme dressé par l'Algérie et de l'élargissement du mandat de la Minurso à d'autres des prérogatives qui ne peuvent être les siennes, tel le monitoring de ces droits au Sahara marocain, a, au contraire**, félicité le Maroc pour les récentes mesures et initiatives qu'il a prises, ainsi que du rôle joué par les commissions du Conseil national des droits de l'homme à Dakhla et à Laâyoune** et de l'interaction du Maroc avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme de l'Organisation des Nations Unies.

Autre élément important relevé par certains observateurs : la résolution 2285 fait référence aux parties sans exclusive pour le soit disant Polisario placé face au Maroc.

Le Conseil de sécurité a, en outre, comme l'a souligné M. Omar Hilale, Représentant permanent du Maroc au conseil, appelé « pour la cinquième fois consécutive à l'enregistrement des populations des camps de Tindouf. La récurrence de cet appel afin de corriger une anomalie humanitaire internationale s'adresse particulièrement à l'Algérie en tant que pays hôte afin de permettre au HCR de procéder à l'enregistrement des populations, ce que l'Algérie continue de refuser depuis 40 ans. », a dit M. Hilale. Le CS a _invité l'Algérie à « déployer des efforts à cet égard ».

Le conseil a, de même, appelé l'Algérie à « s'investir davantage et à contribuer pleinement pour le règlement de ce dossier et consacré la dimension régionale (du) différend en reconnaissant que son

règlement et la coopération entre les pays de la région permettront d'assurer la paix et la sécurité dans la région sahélo-saharienne menacée par tant de périls.

Tous ces paramètres rappelés dans la résolution 2285 tracent la voie dans laquelle doivent s'engager les négociations à propos de la solution au problème artificiel du Sahara, et que la proposition marocaine d'autonomie a ouverte en 2007. Les parties adverses du Maroc doivent, ainsi, faire preuve de réalisme et se départir définitivement de leurs fantasmes.

C'est dans cette même voie que le Maroc doit poursuivre ses actions, en optimisant les paramètres qui y sont posés et en consolidant les réalités qui s'y sont constituées par l'histoire et la volonté des ses concitoyens du Sud.

La question du Sahara a, depuis plus de 40 ans, connu de nombreuses péripéties où l'ont plongé les manœuvres et les artifices de l'Algérie, que ce pays a puisées dans la guerre froide et dont il nourrit ses ambitions hégémonistes dans la Maghreb. Née d'un conflit bilatéral provoqué par l'Algérie et dirigé contre l'intégrité territorial du Maroc, cette question fut portée devant une OUA (organisation de l'unité africaine) en crise, inféodée à l'Algérie et instrumentalisée contre le Maroc. Elle fut alors internationalisée au moyen d'_imposrures d'artifices qui n'ont pu s'imposer aux réalités historiques, juridiques et politiques de la question et à celles qui prévalent sur le terrain. Ces réalités se consacrent dans la volonté du Maroc et de l'ensemble du peuple marocain exprimant en permanence la légitimité, la légalité et la marocanité du Sahara. C'est de cette même volonté qu'émane la proposition d'autonomie qui ne laisse nulle autre place aux prétentions des ennemis du Maroc.

Les prises de positions de certains pays membres du conseil de sécurité, hostiles au Maroc, ne reflètent ni la position du conseil, ni celle de la communauté internationale concernant la question du Sahara et la proposition marocaine d'autonomie qu'ils considèrent comme sérieuse et crédible. Elles témoignent uniquement de leur adhésion aveugle aux thèses de l'Algérie, de leur méconnaissance des tenants et aboutissants de cette question et de leur irresponsabilité face aux périls qui menacent la paix régionale et internationale.

Leurs tentatives visant à faire condamner le Maroc pour des actes légitimes et souverains qu'il a entrepris dans son Sahara et à redimensionner cette question dans des perspectives qui ne sont pas les siennes s'inscrivent dans la voie des dérapages initiés par le secrétaire général de l'ONU lors de sa tournée en Algérie et à Tindouf et dans son rapport présenté au conseil. Elles revêtent un caractère pernicieux et se nourrissent de la mauvaise foi des paries adverses du Maroc.

Ces tentatives, ainsi que celles qui sont entreprises en permanence par l'Algérie et le soit disant Polisario augurent d'autres manœuvres à venir et qui visent à faire échec au processus de paix engagé par le Maroc conformément aux vœux du conseil. Elle l'interpellent sur la vigilance dont il doit faire montre en permanence et sur les actions qu'il doit entreprendre pour la mise en oeuvre du principe de l'autonomie dans ses provinces du Sud et la résolution définitive du dossier du Sahara marocain.

El Mostafa NASSIRI

http://affaires.ma/sahara-marocain-le-sens-dune-victoire/